



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية



عنوان المذكرة

أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1995 - 2020

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الإقتصادية

تخصص: نقدي و بنكي

تحت إشراف:

- صيد فاتح

من إعداد:

- رمضان وليد

- بلاسكة السعيد هشام

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
ساحلي لزهر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
بوالكور نور الدين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
لعور سطايجي إلهام	أستاذ مساعد "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية: 2021/2022



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية



عنوان المذكرة

أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1995 - 2020

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الإقتصادية
تخصص: نقدي و بنكي

تحت إشراف:
- لعور سطايجي إلهام

من إعداد:
- رمضان وليد
- بلاسكة السعيد هشام

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
ساحلي لزهر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
بوالكور نور الدين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
لعور سطايجي إلهام	أستاذ مساعد "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية: 2021/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

سبحانك اللهم بحمدك لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين و على آله و صحبه من تبعه إلى يوم الدين أما بعد اهدي ثمرة جهدي إلى من ربياني صغيرا و بين أحضانهما ترعرعت و بعطفهما وحنانهما نضجت و بنصائحهما رشدت و على هديهما سرت و بعون الله و عونهما تحصلت على ما تمنيت إلى أبي رحمه الله و أعي العزيزة حفظها الله و بارك فيها و في محبتها كما أهديها إلى أختي و أيضا إلى كل أصدقائي المقربين اسامة، حسام، مهدي، وليد و إلى كل الذين ساعدوني في انجاز هذا العمل و لو بكلمة طيبة.

الإهداء

أحمد الله حمدا كثيرا يليق بجلال وجهه و عظيم سلطانه ، و الصلاة و السلام على خير خلق الله محمد صلى الله عليه و سلم ، أهدي ثمرة جهدي إلى من أوصاني ربي بهما خيرا والدي الكريمين، إلى من ربطني و أنارت دربي ة أعانتي بالصلوات و الدعوات ، إلى من كرمها الله و جعل تحت أقدامها الجنة إلى أمي العزيزة.

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار، إلى من علمني العطاء دون إنتظار، إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار ، أسأل الله أن يمد في عمرك و أستطيع أن أوعضك عم خورك و لو بالقليل إلى أبي الغالي ، إلى أخي الأصغر أيمن و إلى جميع أفراد عائلتي دون إستثناء و كل أصدقائي و أحبائي و كل من قدم يد العون من قريب أو من بعيد ، إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي.

وليد

التشكرات

قال الله تعالى ❁ لئن شكرتم لأزيدنكم ❁ ... الآية 07 " سورة إبراهيم "

قال الرسول صلى الله عليه وسلم ❁ من لا يشكر الناس لا يشكر الله ❁

من هذا المنبر نرفع أسمى عبارات الشكر و التقدير إلى الدكتور المشرف " صيد فاتح "

على كل التوجيهات و المساعدات التي قدمها لنا.

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر الجزيل المكلل بالإحترام و التقدير إلى الدكتور " لصبح

مريم " على مجهوداتها المبذولة و توجيهاتها القيمة التي أمدتنا بها في سبيل إنجاح

هذا العمل ، وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد لإتمام مذكرتنا.

كما نتقدم بالشكر و الإحترام للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة

هذه المذكرة و إثرائها و تقييمها.

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأثر التي تتركه تقلبات سعر الصرف على النمو الإقتصادي باستخدام أدوات التحليل القياسي والبرنامج الإحصائي 10 eviews ومن أجل هذا تم التطبيق نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى OLS بالاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية ممتدة من الفترة (1995-2020). و توصلت الدراسة من نتائج إختبار إستقرتية السلاسل الزمنية إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (سعر الصرف و النمو الإقتصادي) ، كما توصلت أيضا الدراسة الإحصائية الوصفية للمتغيرات بوجود علاقة عكسية بين سعر الصرف و النمو الإقتصادي بمعنى أن إرتفاع سعر الصرف يؤدي إلى إنخفاض النمو الإقتصادي.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، النمو الإقتصادي، التكامل المشترك، نموذج الإ إنحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى OLS.

Abstract :

This study aims to determine the effect of exchange rate fluctuations on economic growth using standard analytical tools and statistical software eviews10. At the end, a multiple linear regression model was applied in the OLS method, based on time series data (1995-2020).).

From the results of the time series stability test, the study concluded that there is co-integration between the studied variables (exchange rate and economic growth)

The descriptive statistical study of the variables also concluded that there is an inverse relationship between the exchange rate and economic growth, that is, an increase in the exchange rate leads to a decrease in economic growth.

Keywords are: exchange rate, economic growth, cointegration multiple linear regression model by OLS method.

A decorative rectangular border with intricate floral and scrollwork patterns, framing the central text.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

I	الإهداء
II	التشكرات
III	الملخص
IV	فهرس المحتويات
V	فهرس الجداول
VI	فهرس الأشكال
VII	فهرس الملاحق
أ - د	مقدمة عامة
الفصل الأول: المفاهيم العامة و الأدبيات النظرية لنمو الإقتصادي و سعر الصرف	
2	المبحث الأول : مفاهيم عامة للنمو الاقتصادي وسعر الصرف
2	المطلب الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي
9	المطلب الثاني : الإطار النظري لسعر الصرف
15	المبحث الثاني : علاقة سعر الصرف بالنمو الاقتصادي
15	المطلب الأول : قنوات تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي
17	المطلب الثاني: إختيار نظام الصرف والنمو الاقتصادي
19	المطلب الثالث : تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي
22	المبحث الثالث: الدراسات السابقة و القيمة المضافة
22	المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية
26	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
28	المطلب الثالث: القيمة المضافة
الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الجزائر (1995-2020)	
31	المبحث الأول: تحليل تطور مسار سعر الصرف الرسمي والنمو الإقتصادي في

الجزائر خلال الفترة 1995-2020	
31	المطلب الأول: تحليل تطور النمو الإقتصادي في الجزائر (1995-2020)
33	المطلب الثاني: تحليل تطور سعر الصرف الرسمي في الجزائر (1995-2020)
34	المبحث الثاني: طريقة الدراسة و الأدوات الإحصائية المستخدمة
34	المطلب الأول: متغيرات الدراسة و طريقة جمع البيانات
35	المطلب الثاني: البرامج و الأدوات الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات
43	المبحث الثالث: قياس أثر تقلبات سعر الصرف و النمو الإقتصادي
43	المطلب الأول: دراسة إحصائية لمتغيرات الدراسة
46	المطلب الثاني: عرض و مناقشة نتائج الدراسة
56	خاتمة عامة
59	قائمة المراجع و المصادر
65	الملاحق

A decorative rectangular border with intricate floral and scrollwork patterns, framing the central text.

فهرس الجداول

فهرس الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
6 - 5	أوجه الاختلاف بين النمو و التنمية الاقتصادية	الجدول (1-1)
31	تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي لدينار خلال الفترة GDP (2020-1995)	الجدول (1-2)
33	تطور ER سعر الصرف الرسمي لدينار خلال الفترة (1995-2020)	الجدول (2-2)
43	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	الجدول (3-2)
45	اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة (correlation-test)	الجدول (4-2)
48	عند المستوى و ADF نتائج إختبار الفرق الأول لكل من سعر الصرف الرسمي و نمو الناتج المحلي الإجمالي	الجدول (5-2):
50	نتائج تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل	الجدول (6-2)
51	إختبار إستقرارية سلسلة بواقي العلاقة التوازنية طويلة الأجل	الجدول (7-2):
52	نتائج تقدير العلاقة التوازنية قصيرة الأجل	الجدول (8-2)
53	تحديد فترة الإبطاء	الجدول (9-2)
54	إختبار سببية جرانجر بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و سعر الصرف الرسمي	الجدول (10-2)



فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
44	استعراض احصائية نمو الناتج المحلي بيانيا	الشكل البياني(1-2)
45	استعراض إحصائية سعر الصرف الرسمي بيانيا	الشكل البياني(2-2)
46	منحنى تطور معدل نمو الناتج المحلي خلال فترة الدراسة 1995 - 2020	الشكل البياني(3-2)
47	منحنى تطور سعر الصرف الرسمي خلال فترة الدراسة 2020 - 1995	الشكل البياني(4-2)
49	المنحنى البياني لسلسلة الزمنية لسعر الصرف الرسمي و نمو الناتج المحلي الإجمالي عند الفرق الأول	الشكل البياني(5-2)



فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
65	متغيرات الدراسة	1
66	سلسلة البواقي للعلاقة التوازنية طويلة الأجل	2

مقدمة عامة

مقدمة عامة

إن جميع دول العالم تسعى جاهدة للإرتقاء بمعدل النمو الإقتصادي، حيث يعكس هذا النمو رفع مستويات المعيشة لدى الأفراد في هذه الدول .

كما يعد النمو الإقتصادي و التغير في سعر الصرف الأجنبي من المتغيرات الإقتصادية التي تربطهما علاقة كبيرة بحكم التأثير و التأثير لإحدهما على الآخر، حيث تم في سياق هذا الموضوع إجراء العديد من الدراسات التي تبين العلاقة بين هاذين المتغيرين، و ذلك بإستخدام مؤشرات أخرى كسعر الصرف الرسمي و الناتج المحلي الإجمالي و معدل الإفتاح الخارجي للدولة، ميزان المدفوعات إلخ

يظهر أيضا في دراسة أثر تقلبات سعر صرف العملة المحلية على الأداء الإقتصادي مدى أهمية إستقرار سعر صرف العملة المحلية مما جعل من هذا الإستقرار هدفا تسعى كل دول العالم لتحقيقه، فالإختلالات التي تحدث على مستوى سعر الصرف للعملة المحلية تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي .

عند الإشارة للإقتصاد المحلي (الجزائري) فهو كغيره من إقتصاديات العالم حيث حاول تحقيق الزيادة في معدل نموه الإقتصادي منذ الإستقلال، وذلك عن طريق تطبيق العديد من الإصلاحات الإقتصادية التي أثرت بدورها على نظام الصرف الجزائري و تغييره لعدة مرات، مما أدى إلى حدوث العديد من التقلبات في سعر الصرف و الذي كان له بكل تأكيد تأثير كبير على النمو الإقتصادي الجزائري.

1: إشكالية الدراسة:

إنطلاقا مما سبق يمكننا طرح إشكالية الدراسة كما يلي:

✓ إلى أي مدى يمكن تأثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي الجزائري ؟

2: التساؤلات الفرعية

على إثر السؤال الرئيسي يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بسعر الصرف و النمو الإقتصادي ؟
- هل هناك أثر لتقلبات سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الجزائر؟
- هل هناك علاقة سببية بين سعر الصرف و النمو الإقتصادي ؟

3: فرضيات الدراسة

إنطلاقا مما سبق، إعتدنا على الفرضيات التالية لمناقشة إشكالية الدراسة:

- يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تبين مكانة الدولة بين إقتصاديات العالم؛
- نظام سعر الصرف العائم هو النظام الذي يحقق النمو الإقتصادي؛
- يؤثر نظام سعر الصرف بشكل مباشر و غير مباشر على النمو الإقتصادي؛
- وجود علاقة طردية لسعر الصرف مع النمو الإقتصادي؛
- هناك علاقة سببية بإتجاه واحد بين سعر الصرف و النمو الإقتصادي حيث تؤثر تقلبات سعر الصرف على النمو الإقتصادي بينما لا يؤثر النمو الإقتصادي على سعر الصرف .

4: مبررات إختيار الموضوع

تم إختيار موضوع الدراسة لعدة أسباب أهمها:

- توفر الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة و خاصة الدراسات المحلية حيث يعالج موضوع الدراسة أهم القضايا التي يشهدها الإقتصاد الجزائري اليوم؛
- تنمية المعرفة العلمية الذاتية حول موضوع الدراسة و الرغبة في معرفة العلاقة التي تربط سعر الصرف بالنمو الإقتصادي؛
- الميول الشخصي للدراسة ذات الطابع القياسي من أجل التعرف على الأساليب الكمية المستخدمة في هذا النوع من الدراسات.

5: أهداف البحث و أهميته

أ: أهداف البحث:

نحاول من خلال هذه الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعرف على مختلف المفاهيم و الأدبيات النظرية المتعلقة بسعر الصرف و النمو الإقتصادي؛
- إستبيان وإزالة الغموض على العلاقة بين سعر الصرف و النمو الإقتصادي؛
- تحليل مسار تطور سعر الصرف و النمو الإقتصادي في فترة الدراسة (1995 – 2020) ؛
- محاولة تقدير وبناء النموذج القياسي المناسب لمعرفة أثر سعر الصرف على النمو الإقتصادي.

ب: أهمية البحث:

تتمثل أهمية دراستنا فيما يلي:

- موضوع الدراسة من أهم المواضيع المطروحة في المجال الإقتصادي حيث يظهر في كثرة الدراسات التي تناولت العلاقة الموجودة بين سعر الصرف و النمو الإقتصادي؛
- سعر الصرف من أهم الأدوات التي من خلالها يمكننا معرفة مكانة الإقتصاد المحلي مقارنة بإقتصاديات العالم الخارجي؛
- معرف نوع الآثار التي تخلفها تقلبات أسعار الصرف على إقتصاد الدولة.

6: حدود البحث

حددت الدراسة في إطار زمني و مكاني كالتالي:

- الإطار الزمني: الفترة الممتدة من 1995 إلى 2020؛
- الإطار المكاني: الإقتصاد الجزائري.

7: منهج البحث

إعتمدنا في الدراسة على منهجين أساسيين متمثلين في:

- المنهج الوصفي التحليلي : الذي يركز على وصف وتحليل الظواهر الاقتصادية وهذا في معالجة الإطار النظري لسعر الصرف و النمو الإقتصادي؛
- المنهج الكمي : الذي يركز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية من خلال نماذج قياسية مختلفة، وهذا بهدف قياس اثر تقلبات أسعار الصرف على النمو الإقتصادي في الجزائر.

8: صعوبات البحث

من الصعوبات التي واجهتنا مشكلة تضارب الإحصائيات الاقتصادية و عدم دقتها و إختلافها بالرغم من رسمية مصادرها و مراجعها.

9: هيكل البحث

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين كالتالي:

- الفصل الأول: قمنا في الفصل الأول بتقديم الجانب النظري و حيث تطرقنا إلى المفاهيم العامة لسعر الصرف و النمو الإقتصادي و العلاقة الموجودة بينهما، وذلك من خلال ذكر الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية و مقاييس و محددات النمو الإقتصادي بالإضافة إلى أشكال و أنظمة سعر الصرف و

محدداته، و تم التطرق أيضا إلى العلاقة بين سعر الصرف و النمو الإقتصادي بذكر قنوات تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي وكيفية إختيار نظام الصرف الملائم لتحقيق النمو الإقتصادي و التأثيرات المباشرة و غير المباشرة لأنظمة سعر الصرف على النمو؛

- الفصل الثاني: قمنا بتخصيص الفصل الثاني للجانب التطبيقي حيث قمنا بتحليل مسار تطور كل من سعر الصرف و النمو الإقتصادي خلال فترة الدراسة، و تطرقنا أيضا إلى مراحل بناء نموذج الإنحدار بطريقة المربعات الصغرى OLS، بالإضافة إلى إختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأمد الطويل و القصير و إختبار السببية.

الفصل الأول:

المفاهيم العامة و الأدبيات النظرية لنمو الإقتصادي
و سعر الصرف

المبحث الأول : الإطار النظري للنمو الاقتصادي وسعر الصرف

المبحث الثاني : علاقة سعر الصرف بالنمو الاقتصادي

المبحث الثالث : الدراسات السابقة و القيمة المضافة

تمهيد:

يعد النمو الإقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها كل دول العالم حيث يعتبر أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وهو أيضا المرآة العاكسة لمدى تطور الإقتصاد و تقدمه و درجة إنفتاحه على إقتصاديات العالم و التي تقاس بالمعاملات التجارية التي تستخدم سعر الصرف كأداة ربط بين الإقتصاد المحلي و الإقتصاد العالمي.

نظرا للتقلبات التي تشهدها أسعار الصرف فقد كانت محط اهتمام الكثير من الباحثين الذين ركزوا على دراسة آثار هذه التقلبات على الإقتصاد بصفة عامة و النمو الإقتصادي بصفة خاصة.

ومن خلال ما سبق سنقوم بالتعرف على مختلف العموميات و المفاهيم المتعلقة بكل من النمو الإقتصادي و سعر الصرف و العلاقة بينهما ، واستندا الى ذلك قسمنا هذا الفصل كما يلي:

- **المبحث الأول :** الإطار النظري للنمو الاقصادي وسعر الصرف
- **المبحث الثاني :** علاقة سعر الصرف بالنمو الاقصادي
- **المبحث الثالث :** الدراسات السابقة و القيمة المضافة

المبحث الأول : مفاهيم عامة للنمو الاقصادي و سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الإقتصادية للدولة حيث يعبر هذا الأخير عن المكانة الإقتصادية لها بالنسبة للعالم الخارجي، حيث يتم تحديد سعر الصرف وفقاً لقوى العرض و الطلب كما أن لسعر الصرف علاقة كبيرة بمختلف المؤشرات الإقتصادية كسعر الفائدة و التضخم و غيرها من المؤشرات الأخرى التي تؤثر أو تتأثر بسعر الصرف و الذي ينعكس بدوره على النمو الاقصادي في هذه الدولة.

وسنعرض في هذا المبحث الأول قراءة حول المقاربات و المفاهيم العامة لكل من النمو الإقصادي

و سعر الصرف الأجنبي.

المطلب الأول: الإطار النظري للنمو الاقصادي

النمو الإقصادي هو أحد المواضيع الهامة والحساسة لأي سياسة إقتصادية كونه المرآة التي تعكس طريق سير الإقتصاد من ناحية، والمؤشر الذي يمكن من خلاله التعبير عن مستوى رفاهية الأفراد من ناحية أخرى، وفي هذا المبحث سنقوم بالتطرق لمفهوم النمو الاقصادي و علاقته بالتنمية الاقصادية و طرق قياس النمو الاقصادي و محدداته.

الفرع الأول: ماهية النمو الاقصادي والتنمية الاقصادية

أولاً: النمو الاقصادي: اختلف العديد من الباحثين الاقصاديين في تعريف النمو الاقصادي حيث انه يتأثر لعدة تغيرات مختلفة اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية و غيرها من التغيرات الأخرى و بهذا الصدد سنتطرق لبعض التعاريف التي تناولت النمو الاقصادي فيما يلي:

التعريف الأول: النمو الاقصادي بأنه زيادة الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن ويقاس بمعدل النمو الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي، ويتحقق النمو الاقصادي عن طريق زيادة قدرة اقتصاد الدولة على إنتاج البضائع والخدمات المختلفة، وكلما كان معدل النمو الاقصادي أكبر من معدل النمو السكاني كان ذلك أفضل لمصلحة الأفراد، لأن ذلك سيؤدي إلى رفع مستوى معيشتهم¹.

¹ - أحمد جمال الجسار، أثر الإستثمار في النمو الإقصادي، الطبعة 1، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2020، ص 35-36.

التعريف الثاني: النمو الإقتصادي على انه عبارة عن الزيادة في الإنتاج الإقتصادي عبر الزمن و يعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي GDP¹.

التعريف الثالث: النمو الإقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي².

التعريف الرابع: النمو الإقتصادي عملية مستمرة و طويلة الأجل ويوصف بأنه التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج الوطني الحقيقي، وهو بالتالي يخفف من عبأ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج الوطني الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية³.

من خلال التعريفات السابقة نعطي تعريفا شاملا للنمو الإقتصادي على أنه: الزيادة الحاصلة على مستوى إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات في مدة زمنية معينة (سنة) التي يترتب عليها الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي.

ثانيا: التنمية الاقتصادية: عرف مفهوم التنمية الاقتصادية أيضا إختلافات كثيرة كالنمو الاقتصادي حيث تطرق بعض الإقتصاديون إلى إعطائها مفهوما إقتصاديا و آخرون عرفوها بالاعتماد على مؤشرات أخرى و سنذكر بعض هذه التعريفات فيما يلي:

التعريف الأول: التنمية الاقتصادية عبارة عن الزيادة في الناتج الوطني خلال فترة زمنية معينة، مع ضرورة إحداث تغيرات تكنولوجية و فنية و تنظيمية في المؤسسات الاقتصادية القائمة، فهي تعني تغييرات في هيكل الإنتاج و تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية⁴.

التعريف الثاني: التنمية الاقتصادية هي عملية تنشيط الاقتصاد الوطني وتحويله من حالة الركود والثبات إلى حالة الحركة والديناميكية، عن طريق زيادة مقدرة الإقتصاد الوطني تحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج الوطني مع تغيير في هيكل الإنتاج ووسائله ومستوى العمالة وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي،

1 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **إتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 11.

2 - محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، الناشر قسم الإقتصاد، كلية التجارة الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 51.

3 - محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الإقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، القاهرة، مصر، 2001، ص: 07.

4 - محمود حسين الوادي و أحمد عارف عساف، **الإقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة النشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الاردن، 2009، ص: 302.

يقابله إنخفاض في الأنشطة التقليدية، ويعني تغيير البنية الاقتصادية بالتحول إلى إقتصاد الصناعة، ولهذا إعتبرت الزيادة السنوية الملموسة في إجمالي الناتج الوطني ومتوسط دخل الفرد من المؤشرات الأساسية للتنمية¹.

التعريف الثالث: التنمية الإقتصادية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة أو مستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا وتعد حلا لآبد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات².

التعريف الرابع: التنمية الإقتصادية هي عملية تراكمية متصلة تتكون من جملة تبادلات سياسية و إجتماعية وإقتصادية وتقنية، تتشارك في فعلها عبر تغذية عكسية متبادلة، تطلق رؤية ذاتية تعمل على تطوير قدرات الإقتصاد والمجتمع وتمكنه من توفير القوى البشرية والموارد المادية والمالية لتعزيز وترشيد الإنتاج الاقصادي، مما يسمح بتوفير مستوى لائق من المعيشة للأفراد، وهي حصيلة للسياسات التي تنتهجها الدولة من أجل تعزيز قدرات الأفراد و الإقتصاد لتحقيق التحول المنشود³.

من خلال التعريفات السابقة يمكننا الخروج بتعريف شامل للتنمية الإقتصادية و هو: التنمية الإقتصادية عبارة عن عملية تحقق زيادة في متوسط الدخل الفردي و الدخل الوطني الحقيقي في فترة زمنية معينة، كما يصاحب هذه الزيادة عدة تغيرات في هيكل الإنتاج و جودة السلع و الخدمات المنتجة، كما تهدف التنمية إلى تحقيق التوازن الإجماعي بين الأفراد و تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل لمصلحة الأفراد الفقراء.

الفرع الثاني: الفرق بين النمو الإقتصادي و التنمية الاقتصادية

نظرا لتقارب مفهومي النمو الاقصادي و التنمية الاقتصادية و الخلط بينهما إلا أنهما يختلفان في عدة نقاط و سنقوم بمعرفة هذا بواسطة المقارنة التالية:

النمو الإقتصادي ينحصر في نمو الدخل الحقيقي أو النمو في الناتج القومي الصافي والتطور في بعض المؤشرات الاقتصادية وبمرور الوقت تتزايد المعرفة الإنسانية، وتراكم رأس المال وزيادة السكان والقوى العاملة وهذا

1- فالي نبيلة، " التنمية من النمو إلى الإستدامة" في الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، أفريل 2008، ص: 226.

2- مصطفى أحمد حامد رضوان، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2011، ص: 147.

3- خالد أحمد فرحان و راند عبد الخالق العبيدي، مبادئ الإقتصاد، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص: 166

يعني أن النمو الإقصادي يتحقق في بعض المؤشرات الإقصادية ويحدث بصورة طبيعية، أما التنمية الإقصادية فتعني إحداث تغييرات جذرية في بعض المتغيرات الإقصادية التي تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو فيها بشكل أسرع من معدلات نموها الطبيعي، ومن جهة أخرى إذا كان النمو الإقصادي ينحصر تأثيره في الجانب الإقصادي أو في قطاع معين فإن التنمية تعني إحداث تغييرات جذرية في كافة المجالات الإقصادية، الإجتماعية، السياسية والثقافية¹.

كما يبين الجدول التالي مختلف الاختلافات و المفارقات الموجودة بين مفهومي النمو و التنمية:

الجدول (1-1): أوجه الاختلاف بين النمو و التنمية الإقصادية

النمو الإقصادي	التنمية الإقصادية
النمو: هو الزيادة المتواصلة في الدخل الإجمالي الحقيقي أو الناتج الإجمالي.	التنمية: هي مفهوم النمو بالإضافة إلى مختلف التغيرات الهيكلية في الجانب الإقصادي، الاجتماعي و السياسي.
مفهوم النمو يهتم بالجانب الكمي إذ يمكن قياسه بعدة مؤشرات مثل PIB .	بينما التنمية تهتم بالكم والكيف معا.
لا يهتم النمو الإقصادي بالتوزيع العادل للدخل الوطني أو توزيع ثمار العملية الاجتماعية على السكان بشكل عادل إذ قد تحصل طبقة قليلة من الأغنياء على كل الزيادة من الدخل الكلي وتحرم منها الطبقة العريضة من الفقراء.	بالعكس من ذلك فالتنمية الإقصادية تهتم بعدالة توزيع الدخل عن طريق إعادة توزيع الدخل بشفافية وعدل على مختلف شرائح المجتمع.
يحدث النمو الإقصادي تلقائياً، إذ يمكن أن يكون وليدا لظروف عابرة.	في حين التنمية الإقصادية لا يمكن أن تكون تلقائية و إنما هي عملية موجهة بشكل مدروس و ناتجة عن خطة شاملة معتمدة من قبل الدولة.
يهتم النمو الجانب المادي دون الإهتمام بالجانب الإنساني.	التنمية الإقصادية تهتم بالجانبين.

¹ - محمود حسين الوادي و كاظم جاسم العيساوي، الإقصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 261.

النمو مفهوم واقعي الحصر في إستخدام الموارد المالية لزيادة الإنتاج في المستقبل.	التنمية مفهوم نمطي ينطوي على أحكام لما يجب أن يتحقق في المجالات الإقتصادية وغير الإقتصادية كرفع القدرة الإنتاجية وكفاءة أداء أفراد المجتمع.
النمو لا يأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال القادمة ولا يحافظ على الموارد المادية.	عكس ذلك فعملية التنمية تهتم كثيرا بحاجات الأجيال القادمة من خلال المحافظة على الموارد المادية والقابلة للزوال.
قد يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بالإعتماد على موارد من الخارج وبذلك يتحقق النمو الإقتصادي.	التنمية الإقتصادية لا تتحقق عندما يرتفع معدل النمو من خلال الإعتماد على الخارج وزيادة التبعية الإقتصادية والتكنولوجية والسياسية، حيث تتطلب التنمية فك الروابط والتحرر من قيود التبعية والإعتماد على الذات.
قد يحدث نمو إقتصادي سريع.	بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية، والمؤسسية، الثقافية، السياسية، و الإقتصادية.
مفهوم النمو يتصف بالضيق.	التنمية مفهوم أوسع وأشمل.

المصدر: ماصمي أسماء، أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971-2011)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص اقتصاد كمي، جامعة ابوبكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2013، ص: 87.

الفرع الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي

بما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وكذا في متوسط دخل الفرد، فإن قياسه يكون بقياس المؤشرين السابقين

أولاً: الناتج المحلي: يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، وهو أساس القياس لمعدل النمو الاقتصادي.

هذا الأخير الذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس.

إلا أن هذا المقياس رفضه البعض، لأن زيادة الدخل أو نقصانه قد يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا يعني نمواً اقتصادياً عند زيادة السكان بمعدل أكبر ونقصه لا يعني تخلفاً اقتصادياً عند إنخفاض عدد السكان بمعدل أكبر¹.

كما يقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج الوطني الحقيقي وفقاً للتغيرات التي تكون على

مستوى العادة وفق العلاقة الرياضية التالية²:

$$\text{معدل النمو الإقتصادي} = \frac{\text{التغير في الدخل أو الناتج بين سنة المقارنة وسنة الأساس}}{\text{الدخل (الناتج في سنة الأساس)}} \times 100$$

ثانياً: متوسط الدخل الفردي: يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداماً وصدقاً لقياس النمو الاقتصادي، حيث

تكمن أهمية قياس الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين الإنتاج وتطور السكان، كما يعتبر هذا المقياس كقياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

كما يمكن أيضاً قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية للدولار الواحد في بلد ما مثلاً ومقارنته بالقدرة الشرائية لنفس المقدار أي دولار واحد ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكبر نمواً، وفق القدرة الشرائية³.

1 - بوحوش أسماء، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 2000-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة 20 أوت سكيكدة، الجزائر، 2016/2017، ص: 10.

2 - أسماء حجيلة، دور المصارف الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 13 دولة نامية (2000 - 2012)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/ 2015، ص: 107.

3 - عثمان خالد أبو حرب، الإقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 34.

و في دراسة متوسط الدخل الفردي في قياس النمو الاقتصادي وصلنا إلى العلاقة الرياضية التالية¹:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{(\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}) \times 100} \div$$

الفرع الرابع: محددات النمو الاقتصادي:

إن النمو الإقتصادي يخضع لعدة عوامل و مؤثرات تقوم بتحديد معدلاته سواء إرتفاعا أو إنخفاضا و برغم من عدم وجود أسس ثابتة و مرجعية يمكن الإعتماد عليها كمحرك أساسي للنمو الإقتصادي سنتعرف على أهمها فيما يلي:

أولاً: كمية ونوعية الموارد البشرية: يمكن قياس معدل النمو الإقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي: معدل الدخل الحقيقي للفرد = الناتج القومي الإجمالي الحقيقي ÷ عدد السكان، أي أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان تكون الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الإقتصادي.

ثانياً: كمية ونوعية الموارد الطبيعية: يعتمد إنتاج إقتصاد معين وينمو بالإعتماد على كمية ونوعية الموارد الطبيعية المتوفرة بشرط استغلالها إستغلالاً عقلانياً، فهي تؤدي إلى الرفع من النمو الإقتصادي في المستقبل².

ثالثاً: تراكم رأس المال: لابد للمجتمع أن يضحى بجزء من الإستهلاك المادي لإنتاج السلع الإستهلاكية بهدف إنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات وغيرها ، أي أن العوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك المتعلقة بشكل مباشر بالإستثمار.

رابعاً: عوامل بيئية: النمو الإقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية، إجتماعية، ثقافية أو إقتصادية، أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الإستثمارات الجديدة، وإستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الإقتصادي.

¹ - السيد محمد السريتي و علي عبد الوهاب نجا، النظرية الإقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، ص: 340.

² - طالب محمد عوض، مدخل الإقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2001، ص: 183.

خامسا:التخصص والإنتاج الواسع: لقد أوضح آدم سميث في كتابه " ثروة الأمم"، أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل الذي يحدد بحجم السوق، فكلما كان حجم السوق ضئيلا كلما قلت العمليات الإنتاجية والعكس صحيح، وبالتالي يؤثر في الاتجاهين على النمو الاقتصادي¹.

سادسا: التقدم التكنولوجي: يعتبر عدد من الإقتصاديين بأنه أهم عنصر لعملية النمو الإقتصادي، وينتج التقدم التكنولوجي في أبسط صورة من الطرق الجديدة والمستحدثة لإنجاز المهام التقليدية مثل صنع الملابس، بناء المنازل، زراعة المحاصيل ... الخ.

كذلك أيضا بتوليد أفكار جديدة لتفادي العوائد المتناقصة في الأمد الطويل وأيضا التمكين من الحصول على عوائد جديدة من هذه المنتجات².

المطلب الثاني : الإطار النظري لسعر الصرف

إنطلاقا من هذا المطلب سوف نقوم بتحديد مختلف المفاهيم الخاصة بسعر الصرف و ذلك بصفتها كأهم المؤشرات التي تؤثر على نمو إقتصاد الدولة.

الفرع الأول : ماهية سعر الصرف :

إن التعاملات التجارية الخارجية لأي بلد تستند على نظام يقوم بتحويل العملات الوطنية من بعضها إلى بعضها الآخر وبذلك تثار مشكلة حساب قيمة التبادل ثم مشكلة دفع تلك القيمة أو بمعنى آخر مشكلة قيمة النقود التي يحسب على أساسها وقيمة النقود التي يدفع بها.

التعريف الأول: قيام التجارة بين الدول بإستخدام عملاتها الوطنية يترتب عليها عامل إقتصادي جديد هو سعر الصرف الأجنبي³.

¹ - محمد موسى حربي عريقات، مبادئ الإقتصاد: التحليل الكلي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص: 112.

² - نجعي نور الهدى و دبيلي الزهرة، إستراتيجية تنمية الصادرات الغير نفطية ودورها في تحقيق النمو الإقتصاد دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2008-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2016/2017، ص: 14.

³ - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الإقتصادية (نظرية و تطبيقات)، ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص: 21-22.

التعريف الثاني: يمكننا النظر إلى سعر الصرف من زاويتين مختلفتين وتعريفه كما يلي¹:

فمن الزاوية الأولى، يعرف سعر الصرف بأنه: (عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي).

ومن الزاوية الثانية ينظر إلى سعر الصرف على أنه (عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمننا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية).

التعريف الثالث: سعر الصرف هو عبارة عن العلاقة التي يتم على أساسها تبادل العملة الوطنية مقابل عملة أجنبية معينة، ويتغير هذا السعر يوميا في سوق الصرف تبعا لتغير العرض والطلب على الصرف الاجنبي².

التعريف الرابع: سعر الصرف هو سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين فأحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمننا لها³.

ومن التعاريف السابقة نصل إلى تعريف شامل و ذلك حيث نستنتج أن تسوية المبادلات الخارجية الدولية تقتضي وجود أداة للتسوية و التي تظهر في سعر الصرف، حيث أنه عند القيام بشراء سلعة معينة من بلد معين لا يمكن تسديد قيمة هذه السلعة بالعملة المحلية، بل ذلك يستوجب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية.

الفرع الثاني : أشكال سعر الصرف

يعتمد تحديد سعر الصرف الأجنبي في سوق الصرف بالإعتماد على قوى العرض و الطلب ، فكلما كان الطلب على صادرات دولة ما يقابله الطلب على عملة هذه الدولة ، ويعني ذلك أيضا عرض للعملات الأجنبية و من بين أنواع سعر الصرف نذكر:

¹- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و إنعكاسها على ميزان المدفوعات، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن ، 2011، ص: 15.

²- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص: 215.

³- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 244.

أولاً: سعر الصرف الإسمي : يعرف سعر الصرف الاسمي على انه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية أو العكس¹.

كما يعد مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد.

كما ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى نوعين:

- **سعر الصرف الإسمي الرسمي** : وهو ذلك المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.
- **سعر الصرف الإسمي الموازي** : وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.

وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر الصرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد².

ثانياً: سعر الصرف الحقيقي: هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، فمثلاً إرتفاع معدل الصادرات بالتزامن مع إرتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى زيادة الصادرات لأن هذا الإرتفاع في العوائد لم يؤد إلى تغيير في أرباح المصدرين، ومع تطورات وتغيرات كلا من معدلات الفائدة ومستويات الأسعار في جميع الدول بالإضافة إلى سلوكيات المتعاملين في سوق الصرف الناتجة عن العوامل النفسية فإن سعر الصرف الإسمي لا يعبر عن سعر الصرف الحقيقي، وذلك لأن سعر الصرف الحقيقي يجمع تقلبات سعر الصرف الإسمي ومعدلات التضخم، كما أن السعر الحقيقي للصرف يعبر عن مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة حيث أنه في حالة إتجاه مؤشر سعر الصرف الحقيقي نحو الإرتفاع فإن ذلك يدل على ضعف القدرة التنافسية للسلع المصدرة من حيث الأسعار، وعلى العكس في حالة انخفاض المؤشر فإن ذلك يعتبر عامل إيجابي يؤدي إلى إرتفاع القدرة التنافسية وبالتالي تشجيع الصادرات³.

¹- دوحة سلمى و حساني رقية، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها " دراسة حالة الجزائر "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/2015، ص: 9.

²- محمد عبد الله شاهين محمد، أسعار صرف العملات العالمية و أثرها على النمو الإقتصادي، دار حميثرا للنشر، ط1، القاهرة، مصر، 2018، ص: 16.

³- عبد الرحمان علي الجيلاني، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم و العمل، جامعة مصطفى اسطمبولي الجزائر، المجلد 4، العدد 3، سبتمبر 2015، ص ص: 7-8.

ثالثا: سعر الصرف الفعلي : يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وهو يدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى، ويوضح التغير في هذا المؤشر زيادة أو إنخفاض قيمة العملة المحلية مقابل مجموعة العملات الأخرى، حيث تختلف قيمة سعر الصرف الفعلي باختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس، البلدان المتعامل معها، الأوزان المعتمدة في تكوين السلة¹.

رابعا: سعر الصرف التوازني: هو تعريف لسعر الصرف متنسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الإقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة إقتصادية غير مختلة².

خامسا: سعر الصرف العاجل: يعرف سعر الصرف العاجل بأنه السعر المطبق في عمليات الشراء والبيع العملات الأجنبية مقابل التسليم في الحال، حيث تتم الصفقات باستخدام تاريخ التسوية الفورية، أي أن العملية سيتم تسويتها في أقل من يومين من تاريخ إبرام عقد الصفقة.

سادسا: سعر الصرف الأجل: هو السعر الذي يحدد في نفس تاريخ عقد الصفقة من أجل شراء أو بيع العملات في وقت لاحق، أو هو السعر الذي تتم على أساسه عقد صفقة لبيع أو شراء كمية محددة من عملة ما مقابل عملة أخرى بحيث يتم التسليم في تاريخ أجل محدد ومدة التأجيل قد تكون في حدود شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة على أكثر تقدير³.

الفرع الثالث : أنواع أنظمة الصرف

يعرف العالم نظاميين أساسيين لسعر الصرف و هما نظام سعر الصرف الثابت و نظام سعر الصرف المرن (العائم) كما يظهر أيضا أنظمة سعر صرف وسيطة وهي كالتالي:

أولا: نظام سعر الصرف الثابت: وفقا لهذا النظام تكون مركزية القرار الاقتصادي والنقدي لفائدة البلاد الرائد، بالرغم من كون عملية التثبيت جد مقيدة ومتعبة، إذ أنه وكننتيجة الفائض الطلب على العملة الأجنبية قد يسمح

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف و تخفيض و تعويم العملة و حرب العملات، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر ، 2016، ص: 25.

² - عيسى محمد الغزالي، أساسيات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، الكويت، نوفمبر 2003، ص: 7.

³ - سيساوي سليمة، سعر الصرف و أثره على النمو الإقتصادي في الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2016 / 2017، ص: 7.

السعر الصرف بالزيادة عن السعر الرسمي المحدد، فيحدث تخفيض الصرف العملة المحلية، لما تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر الصرف الرسمي على أساس الظروف الاقتصادية للقطاع الخارجي وحجم إحتياجات الدولة من العملات الأجنبية¹.

ثانيا: نظم سعر الصرف الوسيطة: تحتوي الأنظمة الوسيطة على درجات مختلفة من المرونة في سعر الصرف، وهي ليست ثابتة عند سعر معين للصرف، ولكن البنك المركزي يمكنه التدخل لتحديد تحركات أسعار الصرف بشكل مسبق وذلك للحد من تقلب أسعار الصرف².

ثالثا: نظام سعر الصرف المرن: وتتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير منها: المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوءها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها.

- **التعويم المدار:** وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الإحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات .
- **التعويم الحر:** وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق، ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتححرر من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيودا³.

الفرع الرابع : محددات سعر الصرف

إن أهم محددات سعر الصرف في دولة معينة و التي تقوم أيضا بالتحكم في تغيرات و تقلبات سعر الصرف تتمثل فيما يلي:

أولا: التغير في قيمة الصادرات والواردات: كلما زادت قيمة الصادرات عن الواردات من السلع والخدمات كلما إرتفعت قيمة عملة الدولة ويعني ذلك إنخفاض في سعر الصرف وكلما زادت قيمة الواردات عن الصادرات كلما

¹ - كبداني سيد أحمد و قاسم محمد فؤاد، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من دول MENA باستعمال معطيات بانل و تقنية شعاع الانحدار الذاتي، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد30، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص: 113.

² - جبوري محمد و بوزيان محمد، أنظمة أسعار الصرف تقييم و إختيار، الطبعة 1، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2018، ص: 67.

³ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 116.

إنخفضت قيمة العملة المحلية ويعني إرتفاع الصرف، الأمر الذي يؤثر على حركة الحساب الجاري ومن ثم يتغير سعر الصرف، حيث أن زيادة حصيلة الدولة من الصادرات والفائض في الحساب الجاري يؤديان إلى زيادة العملات الأجنبية وتراكمها، مما يؤدي ذلك إلى إرتفاع قيمة العملة الوطنية.

ثانياً: تباين معدلات التضخم للدولة والشركاء التجاريين: تتبادل الدول تجارياً مع الدول التي ترتبط بها إما سياسياً أو اقتصادياً وذلك بغرض إستفادة الطرفين من تنشيط الحركة التجارية أو لعوامل أخرى نتيجة لتوفر السلع الواردة في دولة أو إقليم محدد، ففي كل الحالات إذا كان هنالك شركاء فإن الدولة تتأثر بالتغيرات الاقتصادية التي تحدث لشركاتها خاصة في حالة معدلات التضخم، فإن معدل التضخم يؤثر على أسعار الصادرات والواردات وبالتالي على سعر الصرف من خلال تسوية المعاملات فيما بينهم¹.

ثالثاً: المعروض النقدي : إن أي زيادة في المعروض النقدي تدفع قيمة العملة للإنخفاض، ويحصل ذلك عند تدخل الحكومة من خلال بنكها المركزي محاولاً تعديل سعر العملة حينما لا يكون ملائماً لسياسته المالية والاقتصادية، وبالتالي الحد أو التقليل من تدهور في سعر صرف العملة.

إلا أن بعض المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي يعتبرون زيادة المعروض النقدي عملية مشابهة في آثارها لعملية التضخم إلا إذا كانت هذه الزيادة بعد فترة كساد حادة، ومما يجب الإشارة إليه هنا أنه من غير الحكمة ربط القرارات المتعلقة بأسعار العملات بشكل مطلق بأرقام المعروض النقدي ودون تحديد إتجاه عام له تبنى عليه مثل هذه القرارات².

رابعاً: الطلب على الأصول الرأسمالية: يعتمد الطلب على الأصول الرأسمالية على مجموعة من العوامل التي لها علاقة بطبيعة الأصول المالية: كمعدل المردود، ودرجة المخاطرة ، وإحتمالات الأرباح والخسائر الرأسمالية ، وتحقيق الأرباح الرأسمالية الحامل الأصل في حالة زيادة سعر الأصل أو زيادة قيمة العملة التي يقيم على أساسها ذلك الأصل، ويعتبر الكثير من الإقتصادييين أن تغيرات الطلب على الأصول المالية من أهم الأسباب التي تقف وراء التقلبات قصيرة الأجل لأسعار الصرف الأجنبي³.

¹ - بيادر محمد سيد لطفي، محددات سعر الصرف في السودان باستخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد في الفترة (1990-2015) ، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في الإقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2017، ص: 30.

² - مجيد ضياء، الإقتصاد النقدي (المؤسسة النقدية - البنوك التجارية - البنوك المركزي)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2018، ص: 112.

³ - محمد طالب عوض، التجارة الدولية: نظريات وسياسات، بدون ذكر لجهة النشر، الأردن، عمان، 1995، ص: 358.

المبحث الثاني : علاقة سعر الصرف بالنمو الاقصادي

هناك عدة عوامل إقتصادية يتأثر بها و يؤثر عليها سعر الصرف مما يبين لنا العلاقة الموجودة بين هذه المؤشرات الاقصادية و سعر و علاقته أيضا بمعدلات النمو الإقصادي حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى قنوات تأثير سعر الصرف على النمو الإقصادي وكيفية إختيار نظام الصرف للنمو الإقصادي و التأثير المباشر والغير مباشر لأنظمة سعر الصرف على النمو الاقصادي.

المطلب الأول : قنوات تأثير سعر الصرف على النمو الاقصادي

توجد العديد من القنوات التي بواسطتها يؤثر سعر الصرف على النمو الإقصادي و يمكن شرح أبرز هذه القنوات فيما يلي:

أولاً: قناة الصادرات: من خلال أثر الإحلال فإن تغير سعر الصرف بالزيادة يقلل من النشاط التصديري مقارنة بالأنشطة غير التصديرية، وفي هذه الحالة تفضل الشركات الأنشطة غير التصديرية بدلا من أنشطة التصدير، وذلك عكس أثر الدخل حيث يؤدي إلى إنخفاض حصيلة الصادرات، ويمكن تعويض هذا الانخفاض عن طريق التوسع في حجم الصادرات، حيث إنه من الممكن أن يتسبب الإرتفاع في سعر سلعة معينة في إنخفاض الكمية المطلوبة منها وذلك لوجود سلعة أخرى قد تكون إلى مدى معين بديلة لها ويعد هذا أثر الإحلال، ويكون الإرتفاع في السعر مشابها للإنخفاض في الدخل وبذلك يظهر أثر الدخل، وذلك وفقا للنظرية الاقصادية.

من جهة أخرى فإن المبالغة في القيمة الخارجية للعملة الوطنية يؤدي إلى إنخفاض ربحية نشاط التصدير وتحول الموارد الإقصادية إلى قطاعات أخرى، ومن ثم إنخفاض الطاقة الإنتاجية لقطاع التصدير وإرتفاع أسعار السلع المصدرة، وبالتالي إنخفاض القدرة التنافسية في الأسواق العالمية مما يقلل حافز المصدرين، وتكون المبالغة في قيمة العملة الوطنية أكثر تأثيرا على السلع تامة الصنع لتأثيرها على القدرة التنافسية بعكس السلع الأولية والبتروولية التي تتحدد أسعارها في السوق العالمي، كما أن المبالغة في القيمة الخارجية للعملة تؤدي إلى فرض قيود حمائية على التجارة الخارجية لحماية سعر صرفها المبالغ فيه، مما يؤدي إلى حرمان الدولة من مزايا التجارة الحرة، مما يترتب عليه تأثير سلبي على حجم الصادرات، ومن ثم على معدل النمو الاقصادي.

ثانياً: قناة الواردات: يوتر التغير في سعر الصرف على حجم الواردات في حال إنخفاض قيمة العملة الوطنية عنها في حال إرتفاع قيمتها، ففي حال إنخفاض قيمة العملة تصبح أسعار السلع المستوردة أكثر إرتقاعا مقومة بالعملة المحلية، مما يؤدي إلي إنخفاض الكميات المستوردة وذلك في حال إرتفاع مرونة الطلب، أما في حال ضعف مرونة الطلب تكون الاستجابة قليلة مما يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية في الاقصاد القومي، مؤثرا بذلك على صافي الميزان التجاري، حيث ينخفض العجز التجاري في الحالة الأولى بدرجة أكبر من انخفاضة في

الحالة الثانية أما في حال المبالغة في قيمة العملة الوطنية فإن قيمة واردات الدولة السلعية تصبح أعلى من قيم سلع الدول الأخرى، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي في حال إرتفاع مرونة العرض، وفي حالة ضعف مرونة العرض يقع عبء المبالغة في قيمة العملة على الدول الأجنبية خاصة إذا كانت السلم لا يمكن إنتاجها محليا في الدول المستوردة ، ويؤثر ذلك على الميزان التجاري لهذه الدولة المستوردة وفقا لدرجة مرونة الطلب على الواردات¹.

ثالثا: قناة التضخم: يؤثر سعر الصرف تأثيرا مباشرا في معدلات التضخم باعتباره الأداة التي تربط الإقتصاد الوطني بالإقتصاد الدولي، من خلال سوق السلع (السلع المصدرة والمستوردة الداخلة في التجارة الدولية) وسوق الأصول (الأصول المالية وغير المالية) وسوق عوامل الإنتاج (سوق العمل)، ويرتبط سعر الصرف الحقيقي بعلاقة عكسية بالتغيرات في سعر الصرف الإسمي كما يرتبط بعلاقة عكسية بالقدرة التنافسية، ويتضح ذلك بأن أثر إرتفاع السعر الإسمي بسبب سياسة إقتصادية توسعية في ظل نظام صرف ثابت هو إرتفاع سعر الصرف الحقيقي ومن ثم إنخفاض القدرة التنافسية، وفي ظل ثبات سعر الصرف العالمي يكون الإنخفاض النسبي في القدرة على المنافسة بسبب معدل التضخم المحلي، وهنا تبرز العلاقة الجوهرية بين سياسات سعر الصرف مع معدلات التضخم².

رابعا: قناة التراكم الرأسمالي: يؤكد العديد من الإقتصاديين أن الأثر السالب للتغيرات سعر الصرف على التراكم الرأسمالي يحدث في حالة إرتفاع سعر الصرف، حيث تشير النظرية الإقتصادية إلى أنه في المراحل المبكرة للتنمية الإقتصادية التي تتوافر لدى أغلب الدول النامية رؤوس أموال محدودة وفرص استثمارية ضخمة، ولكن هذه الفرص تقل في حال إرتفاع سعر الصرف، مما يؤدي إلى خفض التراكم الرأسمالي ومن ثم خفض النمو الإقتصادي.

من جهة أخرى يؤكد العديد من الإقتصاديين عدم تشجيع التراكم الرأسمالي في حالة زيادة الديون الخارجية، حيث إن معظم هذه الديون بأسعار فائدة معومة وهو ما يجعل العبء المترتب عليها كبيرا، كما أن زيادة فوائد الديون الخارجية تخفض من النمو الإقتصادي من خلال عدم تشجيع التراكم الرأسمالي، بل تشجع رأس المال سريع الإنتقال بسبب عدم الإستقرار والتوقعات بتغيير السياسات الضريبية القائمة، فنقل قدرة الدولة على السداد، وبالتالي لا تتسم التوقعات الإستثمارية بالتفاؤل خاصة فيما يتعلق بالتراكم الرأسمالي؛ ومن ثم إستمرار عملية التنمية والنمو الإقتصادي³.

¹ - زينب توفيق و السيد عليوة، أثر التغير في سعر الصرف على النمو الإقتصادي في مصر، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد: 2، مصر، ديسمبر 2014، ص: 92.

² - خالد حمادي المشهداني وأحمد حسين الهيبي و رفاة عدنان الطائي، أثر كليات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الإقتصاد الأردني والتركي، مجلة تنمية الراقدين، المجلد 31، العدد 93، جامعة الموصل، العراق، 2009، ص: 5.

³ - زينب توفيق و السيد عليوة، المرجع نفسه، ص: 92.

المطلب الثاني: إختيار نظام الصرف والنمو الاقصادي

يعد إختيار نظام صرف ملائم لتحقيق إرتفاع في مستويات معدل النمو الإقصادي من المشاكل التي قام العديد من الباحثين بدراستها حيث إختلفت نتائج هذه الدراسات بين فعالية مختلف هذه الأنظمة (الثابتة، الوسيطة ، المرنة) في تحقيق النمو الإقصادي، سنتطرق بإيجاز لبعض هذه الدراسات والمؤثرات فيما يلي:

أولاً:الدراسات المؤيدة لإختيار نظام الصرف الثابت لتحقيق النمو الاقصادي

إستهدفت دراسة ماجدة عاشور (2015) اختبار العلاقة بين أسعار الصرف والنمو الاقصادي في ضوء نظام الصرف المطبق على عينة تتكون من 16 دولة نامية خلال الفترة من (1974-2006)، حيث تبين أن أنظمة الصرف الثابتة تحقق معدل نمو أعلى من الأنظمة المرنة بنسبة 1.2%، وتحقق أنظمة الصرف الوسيطة معدل نمو أعلى من الأنظمة المرنة بنسبة 0.64%، وتدعم نتائج الدراسة فكرة أن الدول النامية بإتباعها سياسة سعر صرف ثابت تحقق معدل نمو أعلى مما لو إتبعت سعر صرف مرن، على أساس أن الصدمات النقدية أكثر أهمية من الصدمات الحقيقية لعينة الدراسة. إضافة إلى عدم تطور القطاعات المالية اللازمة للنظام المرن، كما أن الدول التي حققت معدلات نمو مرتفعة فكان من جراء زيادة معدل الإستثمار والإنتاح وبشكل يغطي على خسارتها من فقدان آلية تلقائية تعمل على تعديل الصدمات الخارجية.

وإختبرت دراسة (McKinnon and Schnabl 2004) تأثير تقلب سعر الصرف لدول شرق آسيا، حيث توصلت إلى أنه قبل الأزمة الآسيوية (1997-1998) قد ساهم إستقرار سعر الصرف بشكل كبير في إنخفاض معدلات التضخم والإستثمار والنمو طويل الأجل المعزز¹.

في دراسة (Dao Thi-Thieu Ha 2020) تشير النتائج التجريبية إلى أن نظام سعر الصرف الثابت سيؤثر على النمو الاقصادي في نفس الإتجاه، ويعتبر ذلك بمثابة دليل كمي للدول في منطقة آسيا للنظر فيها عند إختيار سياسة مناسبة، ونظام سعر الصرف لتحقيق نمو اقصادي مرتفع².

ثانياً:الدراسات المؤيدة لإختيار نظم الصرف الوسيطة لتحقيق النمو الاقصادي

¹ - اسلام محمد محمد البنا، أثر سعر الصرف على النمو الاقصادي في مصر في ضوء نظم الصرف المطبقة خلال الفترة (1991-2019) ، المجلة العربية للادارة، العدد: 02، مصر، ماي 2021، ص: 40.

² - ايمان احمد احمد عوض و حنان خضاري مهدي، الدور التفاعلي لسعر الفائدة على العلاقة بين سعر الصرف و النمو الاقصادي عند توسط حجم الصادرات (دراسة تطبيقيه على الاقصاد المصري) ، مجلة البحوث المالية، العدد: 01، مصر، يناير 2021، ص: 233.

في دراسة للباحث (Bogdan Capra 2012) لعينة تتكون من 16 دولة من أوروبا الوسطى والشرقية في الفترة الممتدة من (1999-2010)، و بالإعتماد على ترتيبات سعر الصرف في السنوات التي سبقت إعتماد اليورو، أظهرت نتائج هذا البحث أفضلية الأنظمة الوسيطة والعائمة فيما يخص النمو الإقتصادي.

كما توصل كل من (Simon Sovilla and M.Carmen Ramos-Herrera 2014) من خلال ورقة بحثية تمثلت في دراسة العلاقة بين الظلمة سعر الصرف والنمو الإقتصادي لعينة تتكون من 123 دولة نامية ومتقدمة ، في الفترة من (1970-2010) إلى أن الدول التي تبنت أنظمة الصرف الوسيطة حققت أفضل أداء إقتصادي بالمقارنة مع الدول التي إتبعت أنظمة الصرف العائمة والثابتة والتي حققت نمو إقتصادي منخفض¹.

في دراسة للباحثان (Ghosh Gulde and Wolf 2002) بينت أن الأنظمة الوسيطة (بدلاً من العائمة أو الثابتة تماماً)، لها تأثير إيجابي أفضل على النمو الإقتصادي².

ثالثاً: الدراسات المؤيدة لاختيار نظام الصرف المرن لتحقيق النمو الاقتصادي

جاءت دراسة (Perrault, Lafrance, Bailliu 2000) التي إستخلصت أن نظام الصرف المرن قادر على تعزيز معدلات النمو الإقتصادي، في إقتصاد يتمتع بمرونة الأسعار والأجور الإسمية لإمتصاص الصدمات الإقتصادية والتكيف بسهولة مع المستجدات الإقتصادية العالمية، وهذا عن طريق إستجابة سعر الصرف الأجنبي لذلك.

كما أثبتت دراسة (Nilsson. K et Nilsson. L 2000) ، أن نظام الصرف المرن يعطي دفع قوي للصادرات، وبالتالي يحقق معدلات نمو إقتصادي جد مرتفعة³.

و في دراسة أخرى قام الباحثان (بياتي و ستورزنجر 2000) بدراسة العلاقة بين أنظمة سعر الصرف و النمو الإقتصادي حيث شملت الدراسة 154 دولة، وغطت الفترة من 1974 - 2000 بإستخدام التصنيف الفعلي

¹ – Guellil zeyneb, **exchange rate regimes and economic growth in developing countries**, El paradigm journal, Issue N°2, Université abi bakr belkaid Tlemcen, August 2016, p: 75 .

² - عزي خليفة، أثر أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الإقتصادي (دراسة قياسية للفترة 1985-2015) ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 2017/2018، ص: 70.

³ - بربري محمد أمين، الإختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الإقتصادية (دراسة حالة الجزائر) ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود و مالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/2011، ص: 191.

(The fact) لنظام سعر الصرف، و قد أكدت النتائج أن أنظمة سعر الصرف المعمومة صاحبها معدلات نمو أعلى و معدلات أكثر إنخفاضا في تقلبات الناتج الفعلي الإجمالي¹.

ويمكن بالاعتماد على ضوء الدراسات التي ذكرناها ان نقول أن العلاقة بين نظم الصرف الأجنبي و النمو الاقصادي لا تزال محل جدل و نقاش بين مختلف الإقتصاديين.

المطلب الثالث : تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقصادي:

سعر الصرف من أهم المتغيرات التي تساهم في تحديد التدفقات السلعية و الخدماتية كما أن لها تأثير على الناتج المحلي و المستوى العام للأسعار و غيرها من المؤشرات الإقتصادية الأخرى سنستعرف على هذه التأثيرات فيما يلي:

الفرع الأول : التأثير المباشر لأنظمة سعر الصرف على النمو الاقصادي

نظرية النمو و أدبيات أنظمة سعر الصرف تبين أن نظام سعر الصرف المتبنى من طرف بلد معين يمكن أن يكون له نتائج و تأثير مباشر في الأجل المتوسط على النمو الاقصادي من خلال:

تصحيح الصدمات: وفقا للنظرية الاقصادية يمكن هذا التأثير من خلال سرعة التصحيح للتقلبات العشوائية التي تواجه الاقصاد حسب نوع نظام سعر الصرف.

فالدراسات السابقة نوهت بأهمية استقرار الاقصاد الكلي و كذا الصدمات التي يتلقاها البلد في مسألة أنظمة سعر الصرف ، حيث أكدت دراسة (Flood and Fisher 1977) أن إختيار نظام الصرف يتوقف على درجة الإضطرابات التي تصيب الاقصاد.

دراسة (Caparole-Pititis 1995) لـ 18 بلد لمنظمة التعاون التنمية الاقصادية OCDE توصلوا إلى أن نظام سعر الصرف يؤثر على إستمرارية الصدمات الإقتصادية .

كما تبين دراسة حديثة (Broda 2000) لـ 70 بلد متقدم (1973-1996) توصل إلى أن الإستجابة للصدمة تختلف معنويا من نظام سعر الصرف إلى آخر.

¹- مناقر نور الدين و قارة إبراهيم، اثر أنظمة الصرف على النمو أداء النمو الاقصادي و تنمية الصادرات (دراسة قياسية لحالة الجزائر)، Revue du laieiid، العدد: 2، جامعة تلمسان، الجزائر، سبتمبر 2015، ص: 212.

يوضح أيضا (Edwards Yeyati Levy 2003) دراسة 183 بلد (1974-2000) أن أنظمة سعر الصرف المرنة تقلل من صدمات شروط التبادل على النمو الإقتصادي في الدول الناشئة و الصناعية ، على عكس أنظمة سعر الصرف الثابتة التي يكون فيها التأثير مضاعف للصدمات.

و في دراسة وجد أن مختلف أنواع و طبيعة الصدمات على الإقتصاد عبارة عن محددات لإختيار نظام سعر الصرف .

إذا كانت الصدمات نقدية، نظام سعر الصرف الثابت هو الأمثل مع تدخل في سوق الصرف أما إذا كانت الصدمات الحقيقية فنظام سعر الصرف المرن هو الأفضل¹.

الفرع الثاني: التأثير غير المباشر لأنظمة سعر الصرف على النمو الإقتصادي

بالإضافة إلى التأثير المباشر لأنظمة الصرف على النمو الإقتصادي من خلال عملية التكيف مع الصدمات الإقتصادية يمكن أيضا لأنظمة الصرف أن تؤثر بطريقة غير مباشرة على النمو الإقتصادي، بحيث يتم ذلك عن طريق تأثيرها على المحددات الأساسية للنمو الإقتصادي مثل: الإستثمار والإنتفاح الإقتصادي وتدفق رؤوس الأموال من الخارج وتطور القطاع المالي، وفيما يلي سوف يتم شرح هذه العلاقة:

أولاً: الإستثمار: يمكن أن تؤثر أنظمة سعر الصرف على النمو الإقتصادي من خلال تأثيراتها على نسبة تراكم رأس المال الفيزيائي، فالبعض يقول أن الإستثمار يميل إلى أن يكون أعلى تحت نظام سعر الصرف الثابت بسبب تخفيض عدم اليقين لأسعار الفائدة الحقيقية و تقلبية وتغيرية سعر صرف العملة، و من ناحية أخرى الأسعار الثابتة يمكن أن تؤدي إلى عدم المساعرة التي تشوه فعالية وكفاءة تخصيص الإستثمار عبر القطاعات.

علاوة على ذلك فإن (Bohn and Furirke 2001) أثبتا أن تقلب العملة وبعوض النظر عن طبيعة نظام سعر الصرف يظهر أثرا صغيرا على مستوى الإستثمار المنفق، فالأدبيات التجريبية على أنظمة سعر الصرف و الإستثمار قد أظهرت نتائج متباينة بخصوص هذا الأمر².

¹ - بن عبيزة دحو، سياسة سعر الصرف والنمو الإقتصادي دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، 2016/2017، ص: 155.

² - شرقرق سمير و قحام وهيبية ، نظام سعر الصرف و النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2014، مجلة الباحث الإقتصادي، جامعة 20 اوت سكيكدة 1955، العدد 06 ، ديسمبر 2016 ، ص: 211.

ثانيا: الإنفتاح الإقتصادى : حسب نظرية النمو الذاتى توجد علاقة إيجابية بين النمو الإقتصادى ودرجة إنفتاح الإقتصاد على التجارة الدولية ، لأن الإقتصاديات الأكثر إنفتاحا هي جد مندمجة و متكاملة فى التطور التكنولوجى و جلب مزايا توسع الأسواق.

ف حسب دراسة (Edwards 1993) ، فإن الإنفتاح على تدفقات رؤوس الأموال الدولية يمكن أن يكون مهم للنمو من خلال رفع رثم الإستثمارات الداخلية و الوساطة المالية فى الدول.

بالمقابل نظام الصرف يمكن أن يؤثر على النمو بتدخل آثاره على مستوى المبادلات الخارجية و تدفقات رؤوس الأموال الدولية ، فالأدبيات المتعلقة بالموضوع تعتبر أن مستوى المبادلات الخارجية تتأثر بنوع نظام سعر الصرف ، لكنها لم تبين بوضوح أى نظام مناسب للتجارة الدولية، فبعض الإقتصاديين يقولون أن مستوى المبادلات الخارجية تكون جد مرتفعة فى نظام سعر الصرف الثابت لأن التغير أو التقلب الجد ضعيف لسعر الصرف يخفض عدم اليقين، الأمر الذى يخفض التكاليف المرتبطة بالمبادلات و يرفع مستوى حجمها¹.

ومما سبق يمكن القول بأنه مهما كان نوع نظام سعر الصرف، فإن تأثير هذا الأخير على النمو الإقتصادى من الإنفتاح الإقتصادى يعتبر أكثر إحتمالا و حدوثا فى حالة الدول التى تكون أكثر إنفتاحا على العالم الخارجى.

ثالثا: تدفقات رؤوس الأموال: يعتبر تأثير نظام سعر الصرف على النمو الإقتصادى من خلال تدفقات رؤوس الأموال تأثيرا غير مباشر، وذلك من خلال التأثير على حجم و نوعية رؤوس الأموال المتدفقة من الخارج وهذا ما يؤكد (Bailliu and AIL 2000) ، بحيث يشيرون بأن تدفقات رؤوس الأموال تحفز على نمو أكبر فى ظل النظام العائم مقارنة بالنظام الثابت المحكم و الجامد و الذى يكون محفزا لرؤوس الأموال المضاربة.

رابعا: تطور الأسواق العالمية: بالنسبة للأدبيات التى تناولت تأثير أنظمة الصرف على النمو الإقتصادى من خلال تطوير القطاع المالى فمن المعروف بأن تواجد أسواق مالية متطورة يعتبر أحد مميزات الأنظمة المرنة، فقد أشار (Bordo and Flandreau 2001) بأن الدول التى تملك قطاع مالى متطور تميل إلى تبني نظام الصرف المرن، بحيث أن هذا الأخير يساعد على إمتصاص صدمات سعر الصرف وذلك عن طريق التزويد بالأدوات الوقائية و تغطية مخاطر العملة مما يساهم فى تنمية القطاع المالى للدولة، وبالتالي يكون له أثر إيجابى على النمو الإقتصادى.

فى حين يرى كل من (Aizenman and Hausmann 2001) بأن الأرباح تكون أكبر بالنسبة للدول النامية ذات الأسواق المالية الضعيفة و التى تتبنى أنظمة الصرف الثابتة مقارنة بالدول الصناعية التى تبني أنظمة

¹ - شرقرق سميرو قحام و هيبية ، مرجع سبق ذكره ، ص 211.

الصرف المرنة، إلا أن (Chang and Velasco 2000) عارضوا فكرة تلاؤم القطاع المالي الضعيف والمتخلف مع نظام الصرف الثابت لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى حدوث أزمات مصرفية، ويعني هذا أفضلية تبني نظام الصرف المرن على نظام الصرف الثابت في تطوير القطاع المالي وبالتالي النمو الإقتصادي¹.

إعتمادا على ما توصل إليه الإقتصاديون السابقون في دراساتهم فإن نظام الصرف الثابت يعمل على التقليل من نسبة وقوع خلل على مستوى ميزان المدفوعات كما أنه يزيد من نسبة حدوث أزمات مصرفية وعلى عكس ذلك يمكن لنظام الصرف العائم أن يساعد في منع حدوث الأزمات المصرفية و ذلك لأن الودائع البنكية المقومة بعملة البلد يجب على البنك المركزي أن يلعب دور المقرض الأخير لها.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة و القيمة المضافة

كما ذكرنا فيما سبق فإن موضوع دراستنا و الذي يتعلق بأثر تقلبات سعر الصرف على النمو الإقتصادي كان قد لقي الكثير من الاهتمام من مختلف الباحثين، حيث درسوه بمختلف النماذج القياسية و التحليلية و توصلوا أيضا إلى مختلف النتائج، و من خلال مبحثنا هذا سنقوم بعرض مختلف هذه الدراسات فيما يلي :

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية

الفرع الأول: الدراسات المحلية السابقة (تخص الاقتصاد الجزائري)

أولا: دراسة إلهام عليوة و إبتسام قندوز (2015): تحت عنوان أثر تغيرات سعر صرف الدولار على النمو الإقتصادي الجزائري دراسة (قياسية للفترة 1990-2013) ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود و مالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل.

حيث تناولت الباحثتان في صدد هذا الموضوع أثر تغيرات سعر صرف الدولار على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، كما هدفت هذه الدراسة إلى تبيان الجانب النظري لكل من سعر الصرف والنمو الإقتصادي وعلاقة سعر الصرف ببعض متغيرات النمو الإقتصادي، أما الجانب التطبيقي فكان فيه دراسة تحليلية لكيفية تطور معدل النمو الإقتصادي وسعر الصرف لنفس الفترة، ثم إعتمدت الباحثتان على الدراسة

1 - بدر اوي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام البائل لعينة من 18 دولة نامية (1980 - 2012) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014 2015 ، ص: 87.

القياسية من خلال دراسة التكامل المشترك cointegration والتي أثبتت وجود علاقات توازنية فيما بين المتغيرات الإقتصادية، وإعتمدت الدراسة كذلك على إختبار العلاقة السببية بين المتغيرين، حيث توصلتا إلى عدم وجود علاقة سببية في الإتجاهين، ونتيجة هذه الدراسة العلاقة بين سعر صرف الدولار والنمو الإقتصادي هي علاقة عكسية وذلك إعتمادا على برنامج Eviews8 .

ثانيا:دراسة طيوب حسين و شادي نور الدين (2017): تحت عنوان أثر تقلبات سعر الصرف على بعض مؤشرات الإقتصاد الكلي (دراسة قياسية للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2015) ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود و مالية ، جامعة محمد بوضياف، مسيلة.

حيث ناقشالباحثان في هذه الدراسة تأثير تقلبات سعر الصرف في عدد من متغيرات الاقصاد الكلي (النمو الاقصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات) خلال الفترة (1990-2015)، كما هدفت الدراسة الى محاولة تحديد نسبة مساهمة تقلبات سعر الصرف في تفسير التغيرات التي تحدث على مستوى النمو الاقصادي، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات.

حيث بدأت الدراسة بالمفاهيم الأساسية لأثر تقلبات أسعار الصرف في متغيرات الاقصاد الكلي، وعزز البحث باستخدام الانحدار الخطي البسيط لتقدير النموذج القياسي وتوصلا إلى عدد من النتائج أبرزها أن هناك علاقة طردية بين كل من سعر الصرف والنمو الاقصادي والبطالة، في حين لا يبد هناك وجود علاقة سببية بين سعر الصرف والتضخم وكذلك بالنسبة لميزان المدفوعات في الاقصاد الجزائري.

ثالثا:دراسة لمسكين سارة و حبيك سعاد (2018): بعنوان انعكاسات سعر الصرف على متغيرات الاقصاد الكلي -النمو الإقتصادي، التضخم، حركة رؤوس الاموال- (دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000-2017) ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل

حيث هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير سعر الصرف على النمو الاقصادي والتضخم وحركة رؤوس الأموال، وبعد استعراض الفصلين الأول والثاني للدراسات النظرية المتعلقة بالموضوع، قامت الباحثتان في الفصل التطبيقي بتحليل وقياس أثر تغير سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري على النمو الاقصادي والتضخم بالجزائر خلال الفترة الممتدة من الفترة الممتدة من (2000-2017) ، وذلك باستخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط .ولقد وصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها وجود علاقة تأثير وتأثر بين سعر الصرف والتضخم وكذا وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والنمو الاقصادي.

رابعاً: دراسة خيرة شريقي و محمد بن شاعة (2018): بعنوان اثر تغيرات سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة 1980-2016)، مجلة الإقتصاد و الإحصاء التطبيقي، المجلد 15، العدد 1

حيث هدفت هذه الدراسة للتحقيق في أثر تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر، ولأجل هذا الغرض تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL وذلك بالاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية والتي تغطي الفترة الممتدة من 1980 إلى 2016، وقد أشار اختبار الحدود إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، كما أسفرت النتائج التجريبية أيضاً عن وجود أثر إيجابي ومعنوي لسعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في كل من الأجل القصير والأجل الطويل، بالإضافة إلى وجود أثر سلبي ومعنوي لمعدلات التضخم على النمو الاقتصادي إلا أن هذا الأثر ضعيف سواء في الأجل القصير أو الطويل.

خامساً: دراسة قمري زينة و بوالشعور شريفة (2021): بعنوان اثر تقلبات سعر الصرف ومعدل التبادل الدولي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2019) ، مجلة التنمية و الإستشراف للبحوث و الدراسات، المجلد 06، العدد 02

هدفت هذه الدراسة التحري أثر تقلبات سعر الصرف ومعدل التبادل الدولي على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال اختيار أثر سعر الصرف الحقيقي الفعلي ومعدل التبادل الدولي على معدل النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دراسة العلاقة التبادلية بين سعر الصرف ومعدل التبادل الدولي، وذلك باستخدام منهجية متجه الانحدار الذاتي VAR، دراسة العلاقة السببية عن طريق اختبار السببية لجرانجر، كما تم تحليل التباين VD، ولتحديد اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة تم استخدام اختبار دوال نبضات الاستجابة IRF وذلك باستخدام بيانات سنوية تمتد من 1990 إلى 2019، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من سعر الصرف الحقيقي الفعلي إلى معدل النمو الاقتصادي، وحسب اختبار تحليل مكونات التباين فإن كل من سعر الصرف الحقيقي الفعلي ومعدل التبادل الدولي لهما أثر ضعيف على المدى الطويل، وحسب اختبار دوال نبضات الاستجابة كان اثرهما غير مباشر سلبي ثم يصبح أثر موجب.

كما أبرزت النتائج وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من معدل التبادل الدولي إلى سعر الصرف الحقيقي الفعلي، وحسب اختبار دوال نبضات الاستجابة هناك أثر سلبي متبادل بين سعر الصرف الحقيقي الفعلي ومعدل النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة العربية (تخص اقتصاديات الدول العربية)

أولاً:دراسة كبداني سيدي أحمد و قاسم محمد فؤاد (2013) : بعنوان تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية لمجموعة من دول MENA) ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد 3

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الإقتصادي لمجموعة من دول MENA (مصر، المملكة العربية السعودية، الكويت، الجزائر، تونس، المغرب وليبيا) بإستعمال معطيات Panel وتقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR ، حيث قامت الدراسة بتحليل الإطار النظري والقياسي لإمكانية وجود العلاقة بين متغيرات الدراسة، مع التركيز على تطور أنظمة الصرف، والعوامل المحددة لها في كل دولة بهدف إختيار نظام سعر صرف مثالي، وقد توصلت الدراسة إلى عدم تأثير طبيعة نظام سعر الصرف المتبع على معدلات النمو في هذه المجموعة وتثبيت نظرية Franke 1999 والتي تقتضي بأنه لا يمكن لأي نظام سعر صرف معين أن يكون صالحاً لكل الدول أو بصفة دائمة.

ثانياً:دراسة محمد امجد عبد الرحمن دواغرة و احمد إبراهيم ملاوي (2015): بعنوان أثر التقلبات في سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي على التقلبات في النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1980-2012)، مجلة المنارة، المجلد 22، العدد 03

حيث هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر التقلبات في سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي على التقلبات في النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1980-2012) ، وذلك باختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، بتطبيق اختبار ديكي- فولر الموسع ADF و اختبار فيليبس بيرون PP وأظهرت النتائج أن المتغيرات غير ساكنة بمستوياتها باستثناء التقلبات في مؤشر الأسعار الأجنبية، ولكنها تصبح ساكنة بعد أخذ الفرق الأول، وتم تطبيق اختبار كوزوم CUSUM لاختبار استقرارية معاملات النموذج. كما تم إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود ARDL واختبار جرينجر السببية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبي لتقلبات في سعر الصرف الحقيقي على التقلبات في النمو الاقتصادي في الأردن.

ثالثاً:دراسة الهام إبراهيم هيبه(2017): بعنوان تحليل قياسي لأثر سعر الصرف الحقيقي الفعال على النمو الاقتصادي في مصر، المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة، المجلد 47، العدد 2

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي الفعال والنمو الاقتصادي في مصر في الفترة الممتدة من (1993-2013) ، باستخدام بيانات سنوية لهذه الفترة. واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي

للفجوات الزمنية الموزعة ARDL. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة المستخدمة في التحليل ، وأيضاً أوضحت نتائج التقديرات سعر الصرف الحقيقي الفعال ليس له تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في مصر والممثل بالنواتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

رابعاً:دراسة عباده عبد الرؤوف و حميدات عمر(2020): بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا دراسة حالة الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (1990-2018) ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 13، العدد 1

تهدف هذه الدراسة لاختبار أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا باستخدام بيانات سنوية للدول الجزائر، تونس، والمغرب، خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2018، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، بإجراء دراسة قياسية، من خلال تقدير النماذج الثلاثة للبيانات المقطعية الزمنية: النموذج التجمعي، نموذج التأثيرات العشوائية، ونموذج التأثيرات الثابتة، ومن خلال معايير المفاضلة تبين أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأمثل، وقد توصلت الدراسة إلى أن سعر الصرف له تأثير معنوي طردي على النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا.

خامساً:دراسة حسن عثمان عبد الله (2021): بعنوان أثر تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه السوداني (دراسة قياسية خلال الفترة من 2000-2018 على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان) ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، قسم الإقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الإمام المهدي، السودان

حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه السوداني على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان خلال الفترة من 2000-2018، واستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي القياسي، وتوصل البحث إلى عدة نتائج من أهمها أن هنالك علاقة طردية بين سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه السوداني وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي في الإقتصاد السوداني خلال الفترة (2000-2018) ، مما يعني من جهة أخرى وجود علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه السوداني ومعدل النمو الاقتصادي في السودان.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

أولاً:دراسة dosse toulaboe (2006): بعنوان Real exchange rate misalignment and economic growth in developing countries, Southwestern Economic Review, Hays state university.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير اختلال سعر الصرف على النمو الاقصادي في البلدان النامية للفترة الممتدة بين (1985-1999)، ففي البداية وضع الباحث إطارا تحليليا لتقدير اختلال سعر الصرف الحقيقي، واستعمل في دراسته نموذج الانحدار الذاتي المتعدد حيث قام بتقدير أربعة نماذج، وكل نموذج يتضمن مجموعة مختلفة من المتغيرات التفسيرية والتي قام بإنشائها لـ 33 بلدا ناميا (18 في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، 7 في آسيا، 8 في أمريكا اللاتينية). و قد بينت نتائج هذه الدراسة إلى أن معدل اختلال سعر الصرف الحقيقي يرتبط ارتباطا سلبيا بالنمو الاقصادي.

ثانيا:دراسة (2010) Ronald MacDonald et Flovio Vieira: تحت عنوان **A Panel Data Investigation of Real Exchange Rate Misalignment and Growth, Adam smith chair of political Economy, Department Of Economics, University of Glasgow.**

وكان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة محددات سعر الصرف الحقيقي وتحديد اختلالاته بالإضافة إلى دراسة دور سعر الصرف الحقيقي في النمو الاقصادي على المدى الطويل لتسعين دولة خلال الفترة (1980-2004) ، وقد تم استعمال نماذج البانل PANL، حيث قام الباحثان باستعمال نموذج التكامل المترامن لبانل اختبار (KAO et pedroni) ، ثم قاما بعد ذلك بتقدير العلاقة باستعمال طريقة العزوم المعممة GMM ، وتم تقدير سبعة نماذج، خمسة ذات تأثيرات ثابتة واثنان ذات تأثيرات عشوائية باستخدام اختبار hausman. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن سعر الصرف الحقيقي يرتبط بعلاقة عكسية مع النمو الاقصادي، هذا يعني ان سعر الصرف المرتفع لا يساعد على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وظهر ذلك بشكل واضح في الدول النامية والناشئة.

ثالثا:دراسة (2014) Edmira Cakrani : بعنوان **The Impact of Real Exchange Rate on Economic Growth in Albania, Acta Universitatis Danubius, Œconomica, Volume 10, num 01.**

هدفت هذه الورقة الى دراسة الأثر المحتمل لسعر الصرف الحقيقي على النمو الاقصادي في ألبانيا (عدم ذكر الإطار الزمني في الدراسة) ، في البداية قام الباحث باستخدام اختبار الاستقرار ADF ليستعمل بعد ذلك اختبار Johansen لنموذج تصحيح الخطأ ECM لتحديد الأثر طويل الأجل وقصير الأجل لسعر الصرف الحقيقي على النمو الاقصادي في ألبانيا. توصلت هذه الدراسة إلى أن سعر الصرف الحقيقي ليس له تأثير على الاقصاد الألباني في الأجلين الطويل والقصير.

رابعاً:دراسة Jinzhao Chen (2012) : بعنوان " Real Exchange Rate and Economic Growth Evidence from Chinese Provincial Data (1992 –2008) , Revue HAL open science.

كان يهدف الباحث من خلال هذه الورقة إلى دراسة دور سعر الصرف الحقيقي في النمو الإقتصادي وفي تقارب معدلات النمو بين المقاطعات في الصين، وقد إستخدم في دراسته بيانات 28 مقاطعة صينية خلال الفترة (2008-1993). وإستعمل نموذج panel الديناميكي، ثم قام بعد ذلك بتقدير العلاقة باستعمال طريقة العزوم المعممة GMM، وقد كانت نتائج هذه الدراسة وجود تأثير ايجابي لارتفاع سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في المقاطعات الصينية .

خامساً:دراسة Isaac Kwesi Ofori and Peter Yeltulme and Mwinlaaru (2017) : بعنوان Real exchange rate and economic growth in Ghana, Department of Economics, University Of Cape Coast .

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر سعر الصرف الفعلي الحقيقي على النمو الاقتصادي في غانا باستخدام بيانات سنوية للفترة المعينة من (2004-1984)، وتم تقديم نموذج التوازن في المدى الطويل باستخدام تقنية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL ، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن سعر الصرف الحقيقي يؤثر تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي الغاني في كل من المدى القصير والطويل.

المطلب الثالث: القيمة المضافة

من خلال استعراضنا لهذه المجموعة من الدراسات يظهر لنا أن هناك عدة دراسات قد أجريت في مجال البحث في موضوع سعر الصرف والنمو الاقتصادي وكل الدراسات السابقة قدمت إضافة معتبرة في مجال سعر الصرف والنمو الاقتصادي، ويتبين من خلال الدراسات مدى تنوعها وذلك بسبب أهمية موضوع سعر الصرف وأنه أصبح يشكل الهدف الرئيسي في النمو الاقتصادي و التي تسعى جميع الدول إلى تحقيقها.

إتفقت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة من حيث عرض الأدبيات النظرية والمفاهيم المتعلقة بسعر الصرف والنمو الاقتصادي، كذلك اتفقت على الدور الذي يلعبه سعر الصرف في النمو الاقتصادي للدولة في حين يتضح وجه الإختلاف في أن هذه الدراسة تختلف في بيئة التطبيق، حيث طبقت هذه الدراسة على الجزائر، في حين أن معظم الدراسات السابقة طبقت على عدة دول ، كذلك في فترة الدراسة حيث كانت الحدود الزمنية للدراسات من 1995 إلى 2020.

خلاصة الفصل الأول :

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق لبعض الأسس النظرية لمفهومي النمو الاقتصادي و سعر الصرف من أجل توضيح العلاقة الرابطة بين هذين العاملين الاقتصاديين، حيث قمنا بعرض قنوات تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي و كيفية إختيار نظام الصرف لتحقيق النمو الاقتصادي، كما تطرقنا أيضا لتأثيرات المباشرة و الغير مباشرة لأنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي.

كما عرفنا أن معظم الدراسات الإقتصادية السابقة التي تناولت موضوع دراستنا و المتمثل في العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و النمو الاقتصادي، أثبتت أهمية سعر الصرف عن طريق الدراسات التطبيقية للعديد من دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة، رغم إختلاف التقديرات والنتائج.

و الفصل القادم سنقوم بالدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة و معرفة العلاقة التي تربط بين تقلبات سعر الصرف و النمو الإقتصادي خلال فترة الدراسة (1995-2020).

الفصل الثاني :

الدراسة القياسية لأثر تقلبات سعر الصرف
على النمو الإقتصادي في الجزائر (1995-2020)

تمهيد الفصل الثاني:

بعدما تم التطرق في الفصل السابق إلى الجانب النظري لكل من النمو الإقتصادي وسعر الصرف وكذا مختلف القنوات التي يؤثر من خلالها هذا الأخير على النمو الإقتصادي، فضلا عن عرض بعض الدراسات التي عالجت موضوع أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الإقتصادي والتي تباينت نتائجها إما لإختلاف الحدود الزمنية والمكانية التي شملتها الدراسة أو لإختلاف النماذج والوسائل الإحصائية المستخدمة أو لنوعية المتغيرات المختارة في نموذج الدراسة، سنحاول في هذا الفصل بناء نموذج قياسي لمعرفة ما إذا كان لتقلبات سعر الصرف تأثير على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2020، وذلك من خلال الإستعانة بأدوات الاقتصاد القياسي.

على هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي :

- **المبحث الأول:** تحليل تطور مسار النمو الإقتصادي و سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)
- **المبحث الثاني:** طريقة الدراسة و الأدوات الإحصائية المستخدمة
- **المبحث الثالث:** قياس أثر تغير سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)

المبحث الأول: تحليل تطور مسار سعر الصرف الرسمي والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2020):

سنقوم في هذا الجزء من الدراسة بتحليل تطور كل من سعر الصرف الرسمي والنمو الإقتصادي طيلة فترة الدراسة المحددة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2020.

حيث سنقوم في المطلب الأول بعرض و تحليل تطور النمو الإقتصادي في الجزائر(1995-2020) ، كما سنخصص المطلب الثاني لتطور سعر الصرف خلال نفس الفترة.

المطلب الأول: تحليل تطور النمو الإقتصادي في الجزائر(1995-2020)

يوضح الجدول الموالي تطور النمو الإقتصادي المعبر عنه بنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة (1995-2020)

الجدول (1-2): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP لدينار خلال الفترة (1995-2020)

السنوات	1995	1996
GDP	3.8	4.1
السنوات	1997	1998
GDP	1.1	5.1
السنوات	1999	2000
GDP	3.2	3.8
السنوات	2001	2002
GDP	3	5.6
السنوات	2003	2004
GDP	7.2	4.3
السنوات	2005	2006
GDP	5.9	1.7
السنوات	2007	2008
GDP	3.4	2.4
السنوات	2009	2010
GDP	1.6	3.6
السنوات	2011	2012
GDP	2.9	3.4
السنوات	2013	2014
GDP	2.8	3.8
السنوات	2015	2016
GDP	3.7	3.2
السنوات	2017	2018
GDP	1.3	1.1
السنوات	2019	2020
GDP	1	-5.1

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات البنك الدولي 2022

تمثل الصناعة البترولية عصب النشاط الإقتصادي الجزائري، وذلك سواء من حيث إستثماراتها أو أرباحها ومداخيلها التي تتحدد أساسا حسب وضعية السلعة البترولية في السوق العالمية، حيث أن أي تغير وأي إختلال يحدث على مستوى العرض أو الطلب البترولي، وخاصة تغيرات أسعاره سيؤدي إلى أزمات حادة تنتقل إلى الإقتصاديات العالمية بأسرها، خاصة تلك الإقتصاديات التي تقوم أساسا على المداخيل والعائدات البترولية كما هو حال الجزائر¹، و بالإعتماد على الجدول (2-1) نلاحظ أن: فترة التسعينات تميزت بإنخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي خاصة بعد الفترة التي عاشتها الجزائر المتمثلة في الأوضاع الإجتماعية الصعبة ونقص الأمن لتلك الفترة حيث سجل معدل النمو ب 3.8 % سنة 1995 وأخذ بالتحسن حتى سنة 1998 حيث سجل ب 5.1 % ثم عاود الإنخفاض بالرغم من برامج التعديل الهيكلي التي طبقتها الجزائر خلال تلك الفترة ولكن الأزمة البترولية كانت سببا رئيسيا في إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث سجل خلال ثلاث سنوات التي تليها 3.2% . 3.8 % 3.8 .

ثم بدأ بتحسن سنة 2002 وذلك التحسن كان راجعا لأسباب التالية:

- وضع إجراءات وتدابير التي تسمح بدفع عجلة نمو الإقتصادي وتخفيض في عجز الميزانية
- تحسن أسعار البترول في السوق العالمية.

في سنة 2003 سجلت أقصى نسبة لمعدل نمو الناتج المحلي ب 7.2% بسبب تحسن أسعار البترول وتطور قطاع النفط، ثم عاود الإنخفاض سنة 2004 إلى 4.3 %.

بعد سنة 2004 عرف معدل نمو الناتج المحلي تذبذبا في قيمته بين إنخفاض و إرتفاع متأثرا بعدة أسباب كانت أهمها الازمة العالمية سنة 2008 والازمات البترولية سنة 2014 ، و بعدها بقيت معدلات النمو شبه مستقرة حيث سجل ب 3.8% سنة 2014 و 3.7% سنة 2015 و 3.2% في 2016، ليعاود معدل نمو الناتج المحلي الإنهيار حيث كانت أبرز أسبابه الأوضاع السياسية التي عاشتها الجزائر في هذه الفترة وطول مدة الإنتقال السياسي و زيادة عدم اليقين الإقتصادي حيث سجل قيم جد منخفضة إبتداءا من 2017 بنسبة 1.3% وصولا إلى أدنى قيمة له سنة 2020 بمعدل 5.1%- تزامنا مع جائحة فيروس كورونا.

¹ - بن سماعيل حياة و زايدي حسيبة، مكانة الصناعات البترولية و قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية، جامعة الوادي، المجلد 01، العدد 09، 2016، ص: 103.

المطلب الثاني: تحليل تطور سعر الصرف الرسمي في الجزائر(1995-2020)

يوضح الجدول الموالي تطور سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة الممتدة (1995-2020)

الجدول (2-2): تطور سعر الصرف الرسمي ER لدينار خلال الفترة (1995-2020)

السنوات	1995	1996
ER	47.764	54.748
السنوات	1997	1998
ER	57.707	58.738
السنوات	1999	2000
ER	66.573	75.259
السنوات	2001	2002
ER	77.215	79.681
السنوات	2003	2004
ER	77.394	72.06
السنوات	2005	2006
ER	73.276	72.646
السنوات	2007	2008
ER	69.292	64.582
السنوات	2009	2010
ER	72.647	74.385
السنوات	2011	2012
ER	72.937	77.535
السنوات	2013	2014
ER	79.368	80.579
السنوات	2015	2016
ER	100.691	109.443
السنوات	2017	2018
ER	110.973	116.593
السنوات	2019	2020
ER	d	126.78

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات البنك الدولي 2022

قبل بداية فترة الدراسة أي قبل 1995 كانت الجزائر تتبع نظام الصرف الثابت مرتبط بعملة واحد و هي الفرنك الفرنسي ثم عرف سعر الصرف نوعا من الإستقلالية خلال فترة أين تم ربطه بسلة من العملات الصعبة و يعود هذا الربط لسبب تدهور قيمة الفرنك الفرنسي الذي تطلب التخلي عن النظام المتبع في الجزائر أي نظام الصرف الثابت¹، و تبني بعد ذلك نظام الصرف المدار العائم من خلال الجدول (2-2) نلاحظ إرتفاع سعر الصرف من 47.662\$/ سنة 1995 الى 58.738\$/ سنة 1998 و مع أزمة البترول وتراجع مداخيل الدولة الجزائرية وتقلص المداخيل البترولية التي قدرت انذاك ب9.77 مليار دولار أخذ سعر الصرف بالإرتفاع تدريجيا حتى وصول سنة 2002 إلى 79.681\$/، وبعد ذلك سجل تحسنا حيث قدرت قيمته سنة 2005 ب 73.276\$/ وإنطلاقا من سنة 2006 و نظرا لإرتفاع أسعار البترول و إرتفاع احتياطات الصرف الأجنبي الذي ساهم في تقوية المركز المالي الخارجي للجزائر وتعزيز إستقرار سعر الصرف، وفي 2008 سجل تحسنا معتبرا وكان السبب وراء ذلك تراجع قيمة الدولار الأمريكي نتيجة الأزمة المالية العالمية 2008 حيث وصلت قيمته إلى 64.582\$/، ثم بدأ سعر صرف الدولار بالإرتفاع تدريجيا بعد سنة 2008 إلى غاية 2014 حيث سجل سعر الصرف ب 80.579\$/ مما يفسر إنخفاض قيمة العملة الوطنية، و واصلت الإنخفاض حيث إنتقل سعر الصرف من 80.579\$/ سنة 2014 الى 116.593\$/ سنة 2018، وإستمر سعر الصرف في الإرتفاع حتى تسجيل أقصى قيمة له 126.78\$/ سنة 2020.

المبحث الثاني: طريقة الدراسة و الأدوات الإحصائية المستخدمة

سنقوم في هذا المبحث بالتعرف على طريقة جمع المعلومات و مختلف الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة، حيث سنعرض مضمون هذا المبحث وفق مطلبين كالتالي:

المطلب الأول سنتناول فيه متغيرات الدراسة (متغير تابع ، متغير مستقل)، و كذلك سنقوم بمعرفة مصادر و طريقة جمع المعطيات، أما في المطلب الثاني سنتعرف على مختلف البرامج و الأدوات الإحصائية التي إعتدنا عليها لمعالجة البيانات.

المطلب الأول: متغيرات الدراسة و طريقة جمع البيانات

سنقوم في هذا المطلب بتحديد و تعريف متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى طريقة جمع البيانات و الإحصائيات و ذلك وفق ما جاءت به النظرية الإقتصادية و الدراسات السابقة.

الفرع الأول: تحديد و تعريف متغيرات الدراسة

يمكن تحديد و تعريف متغيرات الدراسة مع معرفة من منهما المتغير التابع و المتغير المستقل فيما يلي :

¹ - شعيب بونوة و خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، المجلد 05، ص: 124.

أولاً: المتغير التابع: ويتمثل في معدل نمو الناتج المحلي الخام GDP و هو المتغير المشار به للنمو الإقتصادي، معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي عام 2010.

وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات.

ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.

ثانياً: المتغير المستقل: ويتمثل في سعر الصرف الرسمي: يشير سعر الصرف الرسمي إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً.

ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي)¹.

الفرع الثاني: طريقة جمع البيانات و مصادرها:

إعتمادنا في جمع البيانات على الإحصائيات المنشورة من طرف موقع البنك الدولي al bank aldawli لمدى رسمية و صحة بيانات هذا الموقع، و تتمثل البيانات المستخدمة في تقدير النموذج القياسي بالبيانات السنوية للفترة (1995-2020) .

المطلب الثاني: البرامج و الأدوات الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات

سنقوم في هذا المطلب بعرض مجموعة البرامج الإحصائية التي قمنا بالإعتماد عليها لمعالجة البيانات المستخدمة في دراستنا، بالإضافة إلى الأدوات المستخدمة في تحليل المعطيات المجمعة لمتغيرات الدراسة.

الفرع الأول: البرامج الإحصائية

لقد إعتدنا على برنامجين أساسيين في دراستنا و هما Excel 2010 لترتيب معطياتنا في جداول إحصائية، و برنامج القياس الإقتصادي Eviews 10 و سنتعرف عليهما بالتفصيل فيما يلي:

¹ - الموقع الإلكتروني: [www. data.albankaldawli. com](http://www.data.albankaldawli.com)، يوم 2022-05-23، الساعة: 22:36

أولاً: برنامج Excel 2010

هو أحد البرامج التي أنتجتها شركة ميكروسوفت وهو أداة مهمة لحفظ البيانات والتعامل مع الجداول والأرقام حيث يحتوي هذا البرنامج على عشرات الدوال المختلفة في عملها ويمكن منها كتابة الكثير من المعدلات الرياضية كذلك نستطيع عن طريق هذا البرنامج أن نتجز عمليات فرز وتصفية البيانات وتحويل البيانات إلى مخططات وتحليل المعلومات وإعداد التقارير خلال لحظات قليلة¹.

ثانياً: برنامج EViews10

هو أحد برامج التحليل الإحصائي للبيانات، ويعد برنامجاً متقدماً في التحليل القياسي وبناء وتقدير النماذج الاقتصادية وهو نسخة مطورة من برنامج (TSP). البرنامج مفيد جداً للباحثين الإقتصاديين خصوصاً، وقد تم تصميمه للتعامل مع المشاكل الإحصائية الناتجة عن تقدير نماذج الإنحدار مثل الارتباط الذاتي والمتعدد وإختلاف التباين وأخطاء صياغة النماذج، يشتمل على تقنيات متقدمة في تحليل السلاسل الزمنية وأساليب فحص جذر الوحدة، واختبار التكامل المشترك، إضافة إلى تحليل بيانات البائل².

الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية و الطرق المستخدمة لمعالجة البيانات

للتعريف بالأدوات والطرق المستخدمة في معالجة البيانات والتي تفرض علينا إتباع منهجية محددة تعتمد على عدة إختبارات كإختبار إستقرار السلاسل الزمنية (إختبارات جذر الوحدة) ، و إختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات و بعدها تقدير النموذج القياسي قمنا بشرح هذه المنهجية في الشكل التالي:

أولاً: إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية:

يعتبر إستقرار السلاسل الزمنية شرط أساسي في دراسة علاقة التكامل المتزامن لتقادي عدة مشاكل قياسية كمشكلة الإنحدار الزائف والتي تجعل أغلب الإختبارات الإحصائية مضللة، وهناك عدة مؤشرات تدل على أن تقدير النموذج يكون زائفاً بسبب عدم إستقرار السلاسل الزمنية منها³ :

- قيمة معامل التحديد R أكبر من إحصائية درين واتسن DW أي أن $R < DW$ ؛
- وجود إرتباط تسلسلي ذاتي يبرز في قيمة درين واتسن DW ؛

1 - قسم الرياضيات، وحدة الحاسبة الإلكترونية، محاضرات إكسل 2010، جامعة القادسية، العراق ، 2015/2014، ص: 1.

2 - الموقع الإلكتروني: www.portal.arid.my.com ، يوم 24-05-2022، الساعة: 16:07

3 - عبد الله بن سلوى رشيدة، أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الإقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد تطبيقي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2021/2020، ص: 98.

- زيادة المعنوية الإحصائية بدرجة كبيرة للمعاملات المقدر.

ونقول عن السلسلة الزمنية أنها مستقرة إذا كان¹:

$$E(y_t) = E(y_{t+k}) = \mu$$

- تتذبذب حول متوسط حسابي ثابت:

$$E(y_t - \mu)^2 = E(y_{t-1} - \mu)^2 = \sigma_y^2$$

- ثابت التباين عبر الزمن:

- أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغيرات:

$$E[(y_t - \mu)(y_{t-s} - \mu)] = E[(y_{t-i} - \mu)(y_{t-i-s} - \mu)] = \delta_s$$

فاذا تحققت الشروط سالفة الذكر فإنه يمكن القول أن السلسلة الزمنية مستقرة، كما انه يوجد الكثير من الأساليب الإحصائية المستعملة لإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية و من أهم هذه الأساليب إختبارات جذر الوحدة Unit Root Test و التي سنعرض أشهرها فيما يلي:

1: إختبار ديكي فولر المطور أو الموسع (ADF)

قام العالم ديكي فولر عام 1981، بتطوير إختباره ديكي فولر المبسط DF²، بسبب أنه يعاب عليه عدم الأخذ بعين الإعتبار إمكانية الارتباط الذاتي في الحد العشوائي، فإذا كان الحد العشوائي يعاني من الارتباط الذاتي فذلك يعني أن تقديرات المربعات الصغرى العادية لن تتسم بالكفاءة وفي هذه الحالة إختبار ديكي فولر المطور (الموسع) يحسب بإضافة متغيرات متباطئة وذلك للتخلص من الارتباط الذاتي .

وهذا الإختبار يتركز أيضا على ثلاث نماذج بإستعمال طريقة المربعات الصغرى (MCO)³:

¹- François-Éric Racicot et Raymond Théoret, **traité déconométrie financière: modélisation financière**, Presses de l'Université du Québec, 2001, p: 230.

² Dickey D. A., Fuller W. A., "Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root", *Econometrica*, Vol. 49, 1981, pp: 1057- 1072.

³ - خالد بورحلي، محددات سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2016)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018-2019، ص: 94.

$$\Delta y_t = (\rho-1)y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

• النموذج الأول:

$$\Delta y_t = \alpha + (\rho-1)y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

• النموذج الثاني:

$$\Delta y_t = \alpha + \beta t + (\rho-1)y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

• النموذج الثالث:

حيث: ρ تمثل درجة التأخير، وتتمثل الفروض المراد اختيارها حسب كل نموذج كما يلي:

النموذج (1): لا تحتوي صيغة هذا النموذج على اتجاه زمني ولا على حد ثابت وتتمثل الفروض في هذه الحالة كما يلي:

$$H_0: \emptyset = 0$$

• الفرضية العدمية:

$$H_1: \emptyset < 0$$

• الفرضية البديلة:

النموذج (2): لا تحتوي صيغة هذا النموذج على اتجاه زمني ولكن تحتوي على حد ثابت وتتمثل فروض هذا النموذج كما يلي:

$$H_0: \emptyset = 0: C=0$$

• الفرضية العدمية:

$$H_1: \emptyset < 0: C \neq 0$$

• الفرضية البديلة:

النموذج (3): نلاحظ أن الصيغة تحتوي على اتجاه مني وعلى حد ثابت وتتمثل الفروض في هذه الحالة كما يلي:

$$H_0: \emptyset = 0, b = 0: C = 0$$

• الفرضية العدمية:

• الفرضية البديلة :

$$H1: \rho < 0, b \neq 0:$$

حيث تقدير معلمات والفوارق عن طريق المربعات الصغرى سيعطينا القيمة المقدرة t_q و الخاضعة لتوزيع

Student

فإذا كانت $t_{tablu} < t_q$ فإننا نقبل فرضية العدم H_0 وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة .

فإذا كانت $t_{tablu} > t_q$ فإننا نرفض فرضية العدم H_0 وتقبل الفرضية البديلة H_1 وهذا يعني أن

السلسلة مستقرة¹.

2: اختبار فيليبس بيرون (PP)

بالنسبة لإختبار فيليبس - بيرون (Phillips – Person Test, 1988) فإنه يعتمد تقديره على نفس نماذج

DF البسيط إلا أنه يختلف عن اختبار DF في أنه يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباين

غير المتجانس وذلك من طريق عملية تصحيح غير معلمية Non-Parametric لإحصاءات ديكي فولر،

حتى يعالج مشكل الارتباط و التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية.

ويجري هذا الاختبار في أربعة مراحل²:

• التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية OLS للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي - فولر مع

حساب الإحصائيات المرافقة.

• تقدير التباين قصير المدى:

حيث تمثل $\hat{\epsilon}_t^2$ البواقي.

• تقدير المعامل المصحح S_1^2 المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي

النماذج السابقة، حيث:

$$S_1^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\epsilon}_t^2 + 2 \sum_{i=1}^{T-1} \left(1 - \frac{i}{T}\right) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^T \hat{\epsilon}_t \hat{\epsilon}_{t-i}$$

¹ - زهرة سيدي عمره، انعكاسات سعر الصرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-

2016)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك مالية، جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018، ص212.

² - محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد النشر والتوزيع، عمان، 2012، ط1، ص 212.

من أجل تقدير التباين على المدى الطويل، يجب إيجاد عدد التباطؤات [(Newey–West)

$$\lambda \approx 4 \left(\frac{T}{100} \right)^{2/9}$$

المقدرة بدلالة عدد المشاهدات T:

• حساب إحصائية فيليبس بيرون مع $K = \frac{\hat{\sigma}_2}{s_1^2}$ والذي

$$t_{\phi_1}^* = \frac{(\phi_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\phi_1}} \sqrt{k} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\phi_1}}{\sqrt{k}}$$

يساوي 1 في الحالة التقريبية عندما تكون $\hat{\epsilon}_t$ تشويشاً أبيضاً.

ثانياً: إختبار التكامل المشترك

يستخدم التكامل المشترك إذا كانت بيانات السلاسل الزمنية مستقرة و درجة تكاملها واحدة، لإختبار وجود توازن طويل الأجل بين بيانات السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها¹.

إن تقوم فكرة التكامل المشترك على المفهوم الإقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية وينص النموذج على أن المتغيرات الإقتصادية التي تفترض النظرية الإقتصادية وجود علاقة توازنية بينها في الأجل الطويل لا تتباعد عن بعضها بشكل كبير وهكذا، فإن فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في الأجل الطويل بين المتغيرات الإقتصادية، فإذا كانت هناك سلسلتين غير مستقرتين فليس من الضروري أن يترتب عن إستخدامهما في تقدير علاقة ما الحصول على إنحدار زائف وذلك إذا كانتا يتمتعان بخاصية التكامل المشترك².

و من أهم المناهج القياسية المستخدمة لإختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية منهجية أنجل و غرانجر، حيث تعد هذه المنهجية من أهم الطرق المستخدمة في اختبار التكامل المشترك حيث تعتمد على إختبار الفرض الصفري القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وذلك ب :

- تقدير الانحدار لمتغير على الآخر بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS؛
- إختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة البواقي.

فإذا كانت سلسلة البواقي بها جذر وحدة أي غير مستقرة فيمكن قبول الفرض الصفري، أما إذا كانت سلسلة البواقي مستقرة ولا تشمل على جذر الوحدة فيتم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين.

تقوم هذه المنهجية بالإعتماد على خطوتين أساسيتين تتمثلان فيما يلي :

¹ - كامل علاوي و كاظم الفتلاوي و حسن لطيف الزبيدي، القياس الإقتصادي النظرية و التحليل، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، الأردن، 2011، ص: 271 .
² - محمد غالي راهي الحسيني، التوسع المالي و إتجاهات السياسة المالية، الطبعة العربية 2016، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2015، ص: 227.

1: تقدير إنحدار التكامل المشترك: من خلال العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين Y_t و X_t وباستخدام طريقة

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + \varepsilon_t$$

المربعات الصغرى:

شرط أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة ويتم إختبار إستقرار البواقي ε_t فإذا تم قبول فرضية العدم

$H_0: \beta = 0$ نستنتج بأن سلسلة البواقي المقدره من النموذج تحتوي على جذر الوحدة أي أنها غير مستقرة

ومنه سينتج عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية في النموذج، والعكس في حالة التوصل من خلال هذا الإختبار إلى رفض فرضية العدم.

2: نموذج تصحيح الخطأ ECM: ويتم تقديره في حالة كون المتغيرين Y_t و X_t متكاملين تكاملا مشتركا لبيان

العلاقة في الأجل القصير.

وبعد ذلك نقوم بإدخال البواقي المقدره في الانحدار كمتغير مستقل مبطئ لفترة واحدة في نموذج علاقة

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 \varepsilon_{t-1}$$

الأجل القصير بجانب فروق المتغيرات الأخرى غير المستقرة كما في المعادلة التالية:

حيث أن:

ε_t حد الخطأ سالب الإشارة الجبرية ومعنوي إحصائيا.

ε_{t-1} حد تصحيح الخطأ نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة¹.

ثالثا: إختبار السببية

إقتراح جرانجر معيار تحديد العلاقة السببية التي تركز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية

حيث إذا كان Y_t و X_t سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين إقتصادييتين مختلفتين عبر الزمن، وكانت

السلسلة Y_t تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة X_t ، في هذه الحالة

نقول أن Y_t يسبب X_t ، إذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع

لمتغيرة أخرى².

1 - الشارف عتو، دراسة قياسية لإستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 6، 2009، ص: 133.

2 - فوزي شوق، التحليل النظري و الكمي لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، مذكرة ماجستير، جامعة أم بواقي، 2008/2009، ص ص: 148-149

و هناك عدة أنواع للسببية سنتعرف عليها فيما يلي¹:

1: السببية بإتجاه واحد: نقول أن Y_t تسبب X_t إذا كان إستعمال كل المعلومات المتوفرة يؤدي إلى تحسين توقع X_t و نكتب $(y_t \Rightarrow x_t)$

$$\boxed{y_t \Rightarrow x_t} \quad \text{Si} \quad : \quad \boxed{\delta^2(x/\bar{u}) < \delta^2(x/\bar{u}-\bar{y})}$$

\bar{u} تمثل المعلومات المتوفرة $(\bar{u}-\bar{y})$ هي جزء من المعلومات الكلية و هو التباين.

2: السببية بتغذية إسترجاعية: وهذا في حالة إذا كان Y_t يسبب X_t و X_t يسبب Y_t :

$$\boxed{y_t \Rightarrow x_t} \quad \text{Si} \quad : \quad \boxed{\delta^2(x/\bar{u}) < \delta^2(x/\bar{u}-\bar{y})}$$

Et

$$: \quad \boxed{\delta^2(x/\bar{u}) < \delta^2(x/\bar{u}-\bar{y})}$$

3: السببية اللحظية: نقول أن هناك سببية لحظية $(y_t \Rightarrow x_t)$ إذا كان توقع القيمة الجارية ل Y_t هو أفضل توقع عندما تدخل القيم الحالية (\bar{y}) ل Y_t في هذا التوقع:

$$\boxed{y_t \Rightarrow x_t} \quad \text{Si} \quad : \quad \boxed{\delta^2(x/\bar{u}; \bar{y}) < \delta^2(x, \bar{u})}$$

4: السببية بالتأخر: نقول أن Y_t تسبب X_t بتأخر m إذا كان m هي أصغر قيمة ل k حيث:

$$\boxed{y_t \Rightarrow x_t \text{ (avec retared)}} \quad \text{Si} \quad : \quad \boxed{\delta^2(x/u - y(k)) < \delta^2(x/u - y(k+1))}$$

¹ - فوزي شوق، المرجع نفسه، ص ص: 148-149

المبحث الثالث: قياس أثر تقلبات سعر الصرف و النمو الإقتصادي

في هذا المبحث سنتطرق إلى صلب الدراسة القياسية حيث سنقوم بإختبار العلاقة بين سعر الصرف الرسمي و النمو الإقتصادي حيث قمنا بتقسيمه إلى مطلبين، في المطلب الأول سنعرض الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة، و في المطلب الثاني عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

المطلب الأول: دراسة إحصائية لمتغيرات الدراسة

سنقوم في هذا المطلب بإجراء دراسة إحصائية وصفية لمتغيرات الدراسة مع فحص علاقة سعر الصرف بالنمو الإقتصادي

الفرع الأول: دراسة إحصائية وصفية لمتغيرات الدراسة

سنتمتع في دراستنا على الجدول التالي :

الجدول(2-3): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

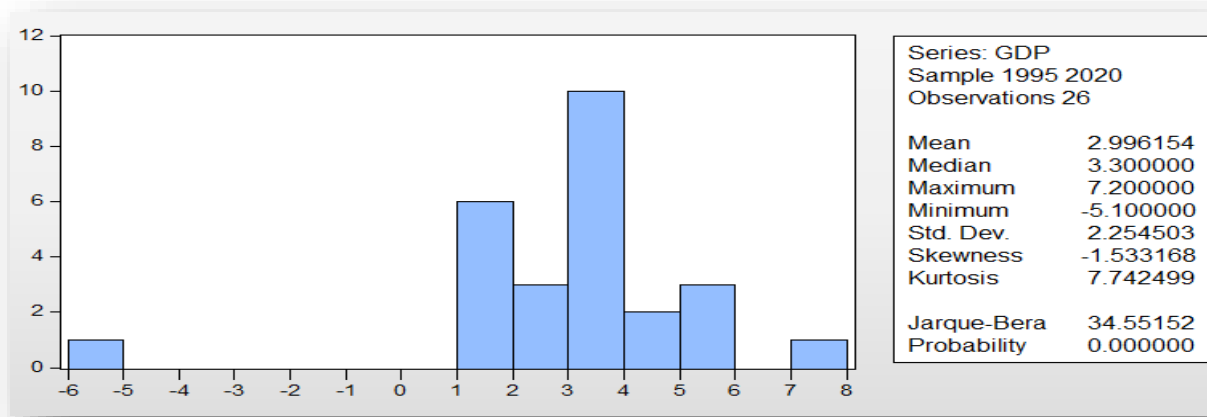
	GDP	ER
Mean	2.996154	80.31219
Median	3.300000	74.82200
Maximum	7.200000	126.7800
Minimum	-5.100000	47.66200
Std. Dev.	2.254503	20.81802
Skewness	-1.533168	0.841171
Kurtosis	7.742499	2.805379
Jarque-Bera	34.55152	3.107166
Probability	0.000000	0.211489
Sum	77.90000	2088.117
Sum Sq. Dev.	127.0696	10834.75
Observations	26	26

المصدر: من إعداد الطلبة إعتقادا على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول نلاحظ :

1: بالنسبة لمتغير النمو الإقتصادي معدل نمو الناتج المحلي (GDP) : نلاحظ أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي خلال فترة الدراسة قدرت قيمته ب 2.996154 بإنحراف معياري قدره 2.254503، حيث وصلت أعلى نسبة لمعدل نمو الناتج المحلي منذ سنة 1995 بلغت 7.200000 و في سنة 2003 و أدنى نسبة 5.100000 - سنة 2020، والنسبة الوسطى فقد كانت 3.300000، وبالنسبة لمعامل الإلتواء فقد كانت قيمته -1.533168 و معامل التفلطح 7.742499 ، أما قيمة الإحتمال لإختبار Jarque-Bera فقد قدرت ب 35.55152 و قيمة الإحتمال 0.000000 و هي أصغر من مستوى المعنوية 5% مما يفسر أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

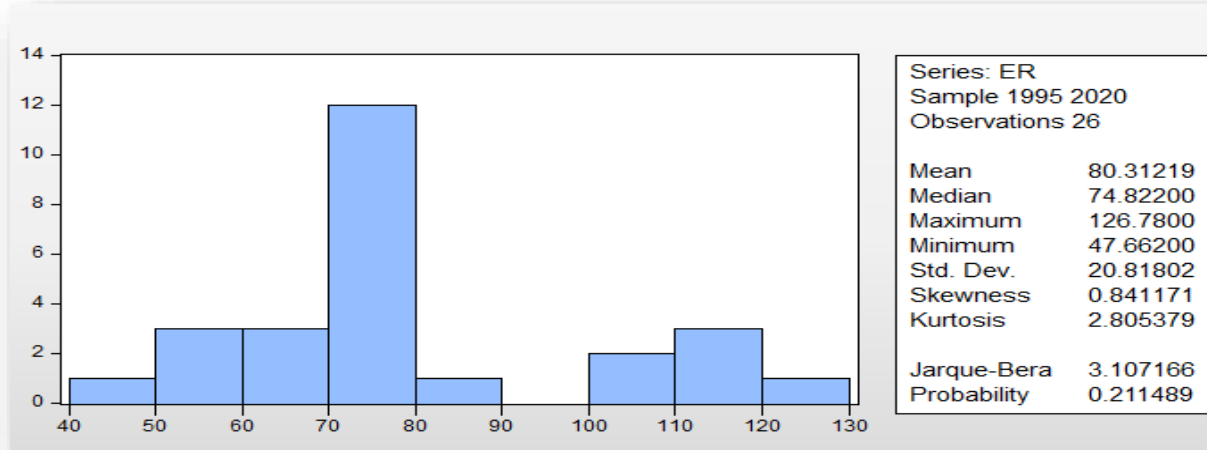
الشكل البياني(1-2): استعراض احصائية نمو الناتج المحلي بيانيا



المصدر: من إعداد الطلبة إعتامدا على مخرجات برنامج Eviews10

2: بالنسبة لمتغير سعر الصرف (سعر الصرف الرسمي): نلاحظ أن متوسط سعر الصرف الرسمي خلال فترة الدراسة كانت قيمته تساوي 80.31219 بإنحراف معياري قدره 20.81802، وأكبر قيمة لسعر الصرف الرسمي منذ سنة 1995 بلغت 126.7800 و أدناها 47.66200، أما القيمة الوسطى لهذه الفترة كانت 74.82200 ، و بالنسبة لمعالملي الإلتواء و التفلطح فقد بلغت على التوالي 0.841171 و 2.805379 وبما أن قيمة معامل الإلتواء قريبة جدا من 0 و قيمة معامل التفلطح أكبر هي الأخرى من 3 فيمكن قول أن سلسلة بيانات سعر الصرف الرسمي تتبع التوزيع الطبيعي و هذا ما يؤكد إختبار Jarque-Bera التي كانت قيمتها 3.107166 و قيمة الإحتمال هي 0.211489 أكبر من مستوى معنوية 5% مما يفسر أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل البياني(2-2): استعراض إحصائية سعر الصرف الرسمي ببيان



المصدر: من إعداد الطلبة إعتامدا على مخرجات برنامج Eviews10

الفرع الثاني: علاقة متغيرات الدراسة ببعضها البعض

سنحاول في هذه المرحلة حساب الارتباط ما بين متغيرات الدراسة و الهدف من هذه العملية هو معرفة شكل و

قوة العلاقة فيما بين المتغيرات و الشكل التالي يوضح ذلك:

الجدول(2-4): اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة (correlation-test)

Correlation			
		ER	GDP
	ER	1.000000	-0.546853
	GDP	-0.546853	1.000000

المصدر: من إعداد الطلبة إعتامدا على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الشكل البياني نلاحظ: أن قيمة إرتباط متغيرات الدراسة ببعضها هي -0.546853، مما يعني وجود

علاقة متوسطة عكسية.

المطلب الثاني: عرض و مناقشة نتائج الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب عرض ومناقشة نتائج، حيث سنختبر مدى إستقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة التي من خلالها سيتم تحديد النموذج الأنسب للدراسة، ثم نقوم بتقدير النموذج المختار وإختبار وجود تكامل مشترك، ثم تقدير النموذج للأجل الطويل و القصير، وأخيرا إختبار وجود سببية بين متغيرات الدراسة.

الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

في البداية وكمرحلة أولى نقوم بدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط اجراء التكامل المشترك، ويوجد الكثير من الأساليب الإحصائية المستعملة لدراسة الإستقرارية ومن أهم هذه الأساليب الطريقة البيانية، واختبارات جذر الوحدة.

أولاً: الطريقة البيانية لدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

لدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية بهذه الطريقة علينا إستخراج المنحنيات البيانية لمتغيرات الدراسة و التي تتمثل فيما يلي:

1: نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP: الشكل الموالي يمثل منحنى تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة 1995 - 2020

الشكل البياني (2-3): منحنى تطور معدل نمو الناتج المحلي خلال فترة الدراسة 1995 - 2020



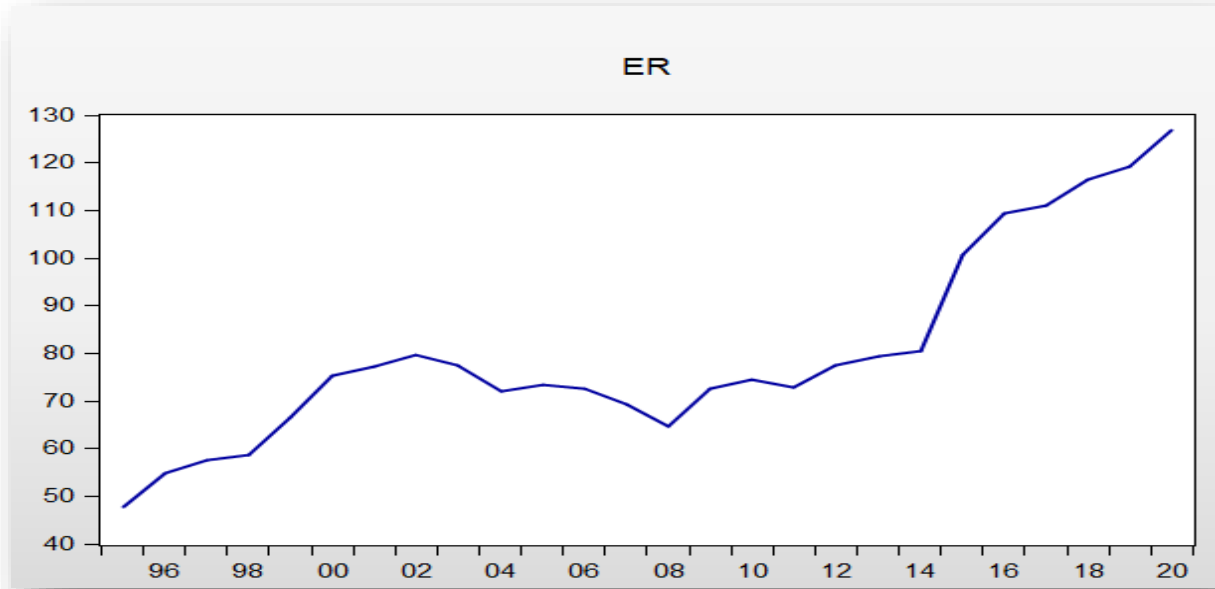
المصدر: من إعداد الطلبة إعتقادا على مخرجات برنامج Eviews10

نلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه أن سلسلة GDP غير مستقرة، وهذا لوجود إتجاه عام نازل واضح و هذا ما يدل على عدم ثبات متوسطها الزمني عبر الزمن.

2: سعر الصرف الرسمي ER: الشكل الموالي يمثل منحنى سعر الصرف الرسمي خلال فترة الدراسة 1995 -

2020

الشكل البياني(2-4): منحنى تطور سعر الصرف الرسمي خلال فترة الدراسة 1995 - 2020



المصدر: من إعداد الطلبة إعتقادا على مخرجات برنامج Eviews10

نلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه أن سلسلة ER غير مستقرة، وهذا لوجود إتجاه عام صاعد واضح و هذا ما يدل على عدم ثبات متوسطها الزمني عبر الزمن.

ثانيا: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية بطريقة إختبارات جذر الوحدة

بالرغم من تعدد إختبارات جذور الوحدة سنركز على إختبارين و هما إختبار ديكي فولر الموسع (ADF) و

إختبار فيليبس بيرون (PP) و الجداول التالية توضح نتائج هاذين الإختبارين:

الجدول (2-5): نتائج إختبار ADF عند المستوى و الفرق الأول لكل من سعر الصرف الرسمي و نمو الناتج المحلي الإجمالي

		UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
		At Level		At First Difference	
		GDP	ER	d(GDP)	d(ER)
With Constant	t-Statistic	-1.3286	0.4296	-7.1396	-3.6532
	Prob.	0.5999	0.9802	0.0000	0.0121
		n0	n0	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3961	-0.8382	-7.5285	-3.8017
	Prob.	0.3724	0.9479	0.0000	0.0343
		n0	n0	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.1111	2.9613	-7.0487	-2.9801
	Prob.	0.2345	0.9985	0.0000	0.0046
		n0	n0	***	***

		UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
		At Level		At First Difference	
		GDP	ER	d(GDP)	d(ER)
With Constant	t-Statistic	-1.4776	0.4296	-7.1396	-3.6835
	Prob.	0.5281	0.9802	0.0000	0.0113
		n0	n0	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3804	-0.6282	-7.4420	-3.8200
	Prob.	0.3798	0.9679	0.0000	0.0331
		n0	n0	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.3725	2.9613	-7.0517	-3.0577
	Prob.	0.1534	0.9985	0.0000	0.0038
		n0	n0	***	***

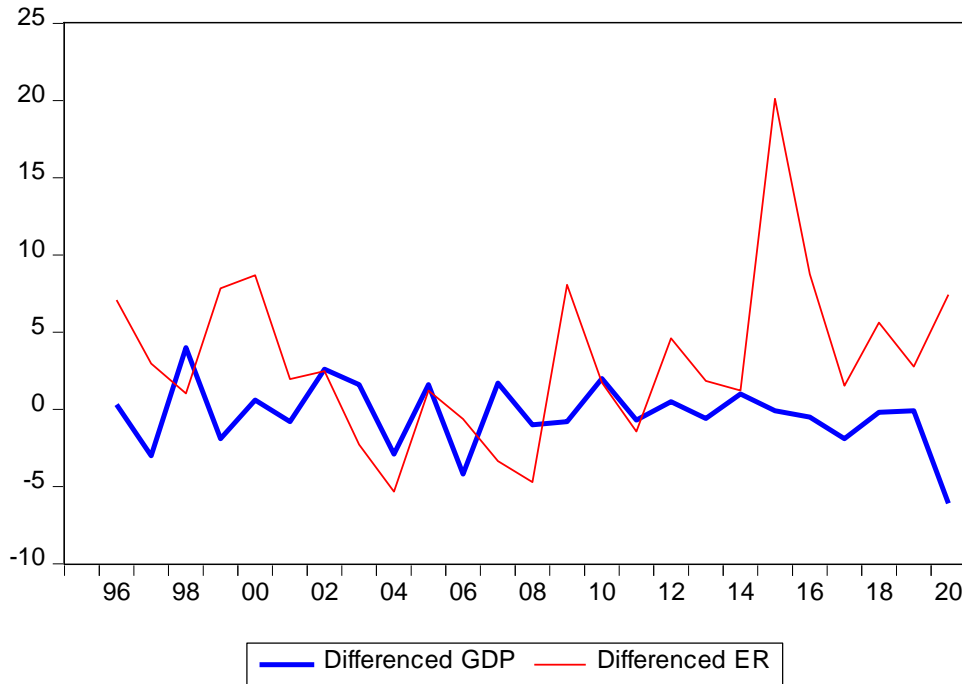
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطلبة إعتامادا على مخرجات برنامج Eviews10

بالإعتاماد على الجدول رقم (2-5) الذي يعبر على كل من إختبار ديكي فولر المطور (ADF) و فيليبس بيرون (PP) نلاحظ أن قيم الإحتمالات أكبر من المعنوية 5% في النماذج الثلاث بالنسبة لمتغيرات الدراسة (سعر الصرف الرسمي و نمو الناتج المحلي الإجمالي) عند المستوى ومنه فإننا نقبل فرضية العدم بوجود جذر الوحدة في جميع السلاسل الزمنية مما يعني أن متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى، وبعد تطبيق الفروق من الدرجة الأولى للسلسلتين نجد أن قيم الإحتمالات أصغر من معنوية 5% في النماذج الثلاث لكلا المتغيرين ،مما يعني أن السلسلتين مستقرتين في الفرق الأول.

الشكل البياني (2-5): المنحنى البياني لسلسلة الزمنية لسعر الصرف الرسمي و نمو الناتج المحلي الإجمالي عند الفرق الأول



المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews10

يؤكد الشكل أعلاه إستقرارية السلاسل الزمنية، حيث نلاحظ أن السلسلتين تتذبذبان حول وسط حسابي ثابت مع تباين لا علاقة له بالزمن، وهذا يعني إحصائية وجود تكامل مشترك بين المتغيرين، و للتحقق من ذلك سنستخدم طريقة أنجل و جرانجر للتكامل المشترك.

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك بطريقة أنجل و جرانجر (Engle et Granger) :

بعد الإختبارات السابقة لجذر الوحدة لكل من ديكي فولر ADF و فيليبس بيرون PP ، إتضح أن كل متغير على حدى متكامل من الدرجة الأولى، أي أن متغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى و لكنها ساكنة عند أخذ الفرق الأول، و تركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية الغير ساكنة، حيث يشير كل من أنجل و جرانجر إلى إمكانية توليد مزيج خطي ساكن من السلاسل الغير مستقرة عند المستوى، و إذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن، فإن السلاسل الزمنية الغير ساكنة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة.

لإجراء إختبار التكامل المشترك حسب طريقة أنجل و جرانجر (Engle et Granger) يجب إتباع مرحلتين

أساسيتين و هي كالتالي:

أولاً: تقدير إنحدار العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)

في بداية هذا الإختبار نقوم بتقدير إنحدار العلاقة طويلة الأجل إنطلاقاً من المعادلة التالية:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 ER + \epsilon_T$$

وسيكون هذا التقدير لمتغيرات الدراسة بالإعتماد على برنامج Eviews10 حيث نتحصل على الجدول التالي:

الجدول (2-6): نتائج تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل

Dependent Variable: GDP				
Method: Least Squares				
Date: 06/19/22 Time: 11:37				
Sample: 1995 2020				
Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.752390	1.533650	5.054864	0.0000
ER	-0.059222	0.018508	-3.199868	0.0038
R-squared	0.299048	Mean dependent var	2.996154	
Adjusted R-squared	0.269842	S.D. dependent var	2.254503	
S.E. of regression	1.926457	Akaike info criterion	4.223046	
Sum squared resid	89.06969	Schwarz criterion	4.319822	
Log likelihood	-52.89960	Hannan-Quinn criter.	4.250914	
F-statistic	10.23915	Durbin-Watson stat	1.314512	
Prob(F-statistic)	0.003842			

المصدر: من إعداد الطلبة إعتماداً على مخرجات برنامج Eviews10

بعد تقدير النموذج نقوم بعدة إختبارات لمعرفة صلاحية النموذج و هي كالتالي:

1: إختبار إستقرارية بإظهار سلسلة البواقي للعلاقة التوازنية طويلة الأجل: نقوم بإظهار سلسلة البواقي للعلاقة التوازنية طويلة الأجل و نطبق عليها إختبار جذر الوحدة عند المستوى و هو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (2-7): إختبار إستقرارية سلسلة بواقي العلاقة التوازنية طويلة الأجل

المتغير	نوع النموذج	ق. محسوبة ق. جدولية الإحتمال	درجة التكامل
سلسلة البواقي للعلاقة التوازنية طويلة الأجل	Non النموذج الأول	3.089589 1.955020 0.0034	المستوى (0) I

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول (2-7) نلاحظ أن سلسلة البواقي لإنحدار العلاقة طويلة الأجل مستقرة عند المستوى أي متكاملة من الرتبة صفر و هي أقل من رتبة تكامل سلاسل متغيرات الدراسة، و عليه نستنتج أنه هناك تكامل مشترك بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و سعر الصرف الرسمي، و منه فإن العلاقة الديناميكية لمتغيرات الدراسة تحضى بتقدير نموذج يعكس العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

2: إختبار ستيودنت لإختبار معنوية متغيرات الدراسة: لإختبار معنوية أثر سعر الصرف على النمو الإقتصادي نلاحظ من خلال الجدول (2-6) أن قيمة t .stastique تساوي 0.0038 مما يفسر أنها معنوية فهي أقل من 5% ومنه فإن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية العديمة H_0 التي تقول أن سعر الصرف لا يوجد له أثر معنوي على النمو الإقتصادي ونقبل الفرضية البديلة التي تفسر وجود أثر معنوي لسعر الصرف على النمو الاقتصادي.

3: إختبار معامل التحديد R^2 : من خلال الجدول (2-6) أن قيمة R^2 تساوي 0.29 مما يعني أن سعر الصرف يفسر 29% من الإختلافات التي تحدث على مستوى نمو الاقتصادي.

4: إختبار إحصائية فيشر: من خلال الجدول (2-6) نلاحظ أن قيمة الإحتمال تساوي 0.003 أي أنها معنوية عند 5% مما يفسر أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ومنه نرفض الفرضية العديمة H_0 التي تقول أن النموذج غير مناسب أي نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تفسر أن النموذج مناسب.

ثانياً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

يعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ بمثابة الخطوة الثانية حسب منهجية أنجل و غرنجر وهذا النموذج يعكس العلاقة التوازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة و يأخذ نموذج ECM في الأجل القصير

$$dGDP = \alpha_0 + \alpha_1 ER + \lambda U_{T-1} + \varepsilon$$

العلاقة التالية:

حيث λ تمثل قوة الإرجاع و بإستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS عند التقدير تحصلنا على النتائج كما هو مبين في الجدول:

الجدول (2-8): نتائج تقدير العلاقة التوازنية قصيرة الأجل

Dependent Variable: D(GDP)				
Method: Least Squares				
Date: 06/19/22 Time: 11:48				
Sample (adjusted): 1996 2020				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ER)	-0.057996	0.061982	-0.935694	0.3592
U(-1)	-0.741825	0.245552	-3.021054	0.0061
R-squared	0.279264	Mean dependent var		-0.356000
Adjusted R-squared	0.247927	S.D. dependent var		2.200583
S.E. of regression	1.908393	Akaike info criterion		4.207018
Sum squared resid	83.76514	Schwarz criterion		4.304528
Log likelihood	-50.58773	Hannan-Quinn criter.		4.234063
Durbin-Watson stat	1.753559			

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (2-8) نلاحظ أن النموذج مقبول إقتصاديا وإحصائيا وبالتالي له معنوية، حيث أن ظهور قيمة الخطأ في الفترة t-1 بإشارة سالبة (-0,741831) له معنوية ويعني وجوب قبول نموذج تصحيح الخطأ، ويدل على أن معدل النمو الإقتصادي في المدى القصير لا تتساوى مع قيمتها التوازنية في المدى الطويل، لذلك يكون هناك تصحيح جزئي لهذا الإختلاف .

وعليه فإن قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ (-0,741831) تشير إلى أن معدل النمو الإقتصادي يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من إختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1) ما نسبته 74,1831%، أي أنه عندما ينحرف معدل النمو الإقتصادي خلال المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيحه بما يعادل 74,1831% من هذا الإنحراف أو الإختلال في الفترة t، وأنه يستغرق ما يقارب 1,34 سنة أي تقريبا سنة واحدة و 4 أشهر بإتجاه قيمته التوازنية، بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير الحاصل في سعر الصرف، أي إذا حدثت صدمة على مستوى سعر الصرف بوحدة واحدة سيدوم تأثيرها على معدل النمو الإقتصادي مدة سنة وأربعة أشهر تقريبا حتى يرجع إلى وضعه التوازني و الطبيعي.

الفرع الثالث: إختبار السببية بين متغيرات الدراسة وفق طريقة جرانجر

لدراسة السببية سنستخدم اختبار جرانجر لكن قبل إجراء هذا الاختبار تحديد فترة الإبطاء المناسبة، وللقيام بذلك سنستعين بالمعايير التالية:

الجدول(2-9): تحديد فترة الإبطاء

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP ER
Exogenous variables: C
Date: 06/19/22 Time: 11:55
Sample: 1995 2020
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-140.1384	NA	1402.543	12.92167	13.02086	12.94504
1	-111.6247	49.25087*	151.5358*	10.69316*	10.99071*	10.76325*
2	-108.7008	4.518729	169.2518	10.79099	11.28691	10.90781
3	-107.0939	2.191343	216.7061	11.00853	11.70283	11.17209
4	-101.9163	6.118895	205.9106	10.90148	11.79416	11.11177

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات Eviews10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع المعايير إختارت أن درجة التأخير 1 هي الدرجة المناسبة، والآن

نقوم بإجراء اختبار السببية عند هذه الدرجة :

الجدول(2-10): إختبار سببية جرانجر بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و سعر الصرف الرسمي

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 06/19/22 Time: 11:52			
Sample: 1995 2020			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
ER does not Granger Cause GDP	25	5.79757	0.0249
GDP does not Granger Cause ER		0.71542	0.4068

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات Eviews10

النتائج المسجلة في الجدول أعلاه تبين طبيعة العلاقة السببية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الرسمي

إختبار الفرضية الصفرية H_0 : ER لا تسبب GDP:

إنطلاقاً من الجدول السابق تبين أنه توجد سببية في مفهوم جرانجر من سعر الصرف الرسمي نحو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، أي ER تسبب GDP ، وذلك لأن $Fstat = 5.797$ أكبر من القيمة الجدولية وهذا ما تؤكدته قيمة $prob.=0.0249$ وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 .

اختبار الفرضية الصفرية H_0 : GDP لا يسبب ER:

بما أن $Fstat = 0.715$ أصغر من القيمة الجدولية وهذا ما تؤكدته قيمة $prob.=0.0249$ وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، لذلك نقبل الفرضية الصفرية H_0 ، أي لا توجد سببية في مفهوم جرانجر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو سعر الصرف الرسمي.

تبين لنا من هذين الاختبارين أنه توجد علاقة سببية في إتجاه واحد ، من سعر الصرف الرسمي نحو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

و منه نستنتج أنه يوجد أثر لسعر الصرف على النمو الإقتصادي و لا يوجد أثر للنمو الإقتصادي على سعر الصرف.

خلاصة الفصل الثاني

لقد كانت الغاية من هذا الفصل هي معرفة العلاقة التي تربط بين تقلبات سعر الصرف والنمو الإقتصادي في الجزائر ، فتوصلنا إلى وجود تكامل مشترك بين سلسلة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كأحد مقاييس النمو الإقتصادي وبين سلسلة سعر الصرف الرسمي كمؤشر لسعر الصرف، وبالتالي وجود علاقة طويلة المدى بينهما. كما تبين لنا من تقدير النموذج على المدى الطويل وجود علاقة توازنية بين المؤشرين السابقين، كما تم قبول نموذج تصحيح الخطأ والذي يعبر عن العلاقة في المدى القصير بين المتغيرين .

وتبين من دراستنا للسببية، أنه يوجد علاقة سببية ذات إتجاه واحد من سعر الصرف الرسمي نحو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا يعني أن التغير في سعر الصرف الرسمي يساهم في تفسير التغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي.



خاتمة عامة

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية المطروحة و المتمثلة في مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2020 و ذلك بإستخدام أدوات التحليل القياسي، ومن خلال ما سبق ستتضمن الخاتمة أهم النتائج التي توصلنا إليها و التي على أساسها سنقوم بإختبار صحة أو خطأ الفرضيات التي تناولناها في بداية الدراسة و من ثم عرض مختلف التوصيات و آفاق الدراسة

أولاً: نتائج الدراسة

من خلال هذا البحث توصلنا إلى عدة نتائج سواء في الجانب النظري أو التطبيقي حيث كانت أهمها كالتالي :

1: النتائج النظرية:

- يعتبر سعر الصرف من أهم المؤشرات الإقتصادية التي تبين مكانة الدولة بالنسبة للعالم الخارجي يؤثر سعر الصرف على النمو الإقتصادي عن طريق عدة قنوات مختلفة تتمثل أهمها في (قناة الصادات، قناة الواردات، قناة التضخم) و غيرها من القنوات الأخرى
- لا يكمن تحديد نظام صرف معين لتحقيق النمو الإقتصادي لأي بلد فكل دولة تمتاز بخصائص إقتصادية تجعلها تتبنى نظام صرف معين (ثابت أو وسيط أو مرن) لتحقيق النمو الإقتصادي

2: النتائج التطبيقية:

- من خلال الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة الدراسة تم إثبات وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف و النمو الإقتصادي
- إعتقاداً على إختبار التكامل المشترك بطريقة أنجا وجرانجر إستنتجنا وجود علاقة طويلة و قصيرة الأجل بين سعر الصرف و النمو الإقتصادي
- و بإستخدام إختبار السببية لجرانجر وجدنا أن هناك علاقة سببية بإتجاه واحد بين متغيرات الدراسة من سعر الصرف نحو النمو الإقتصادي

ثانياً: إختبار الفرضيات

إنطلاقاً من محتوى الدراسة و النتائج التي توصلت إليها قمنا بإختبار صحة الفرضيات التي وضعناها في مقدمة الدراسة:

خاتمة عامة

- **الفرضية الأولى:** يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تبين مكانة الدولة بين إقتصاديات العالم وذلك لأن كل التعاملات الخارجية لأي بلد تقتضي وجود أداة لتسوية هذه المعاملات و التي تظهر في سعر الصرف الأجنبي، وهذا يعني بأن **الفرضية صحيحة**.
- **الفرضية الثانية:** نظام سعر العائم هو النظام الذي يحقق النمو الإقتصادي و من خلال الجانب النظري لدراستنا عرفنا أنه لا يمكن تحديد نظام صرف مناسب لتحقيق النمو الإقتصادي فكل دولة حسب ظروفها الإقتصادية تختار نظام الصرف الملائم لها لتحقيق النمو، و منه فإن هذه **الفرضية خاطئة**.
- **الفرضية الثالثة:** يؤثر نظام الصرف بشكل مباشر و غير مباشر على النمو الإقتصادي و من خلال بحثنا وجدنا أن نظام سعر الصرف يؤثر بشكل مباشر على النمو الإقتصادي عن طريق آلية تصحيح الصدمات، و يؤثر بشكل غير مباشر عن طريق عدة مؤشرات أخرى كالإستثمار و الإنفتاح الإقتصادي و تدفقات رؤوس الأموال و غيرها من المؤشرات وهذا يعني أن **الفرضية صحيحة**.
- **الفرضية الرابعة:** تقول أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف و النمو الإقتصادي، و بالإعتماد على الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة أثبتنا وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف و النمو الإقتصادي و منه فإن هذه **الفرضية خاطئة**.
- **الفرضية الخامسة:** هناك علاقة سببية بإتجاه واحد بين سعر الصرف و النمو الإقتصادي حيث تؤثر تقلبات سعر الصرف على النمو الإقتصادي بينما لا يؤثر النمو الإقتصادي على سعر الصرف و بعد القيام بإختبار السببية حسب جرانجر وجدنا أن هذه **الفرضية صحيحة**.

ثالثا: توصيات و إقتراحات الدراسة

على ضوء النتائج التي توصلنا عليها من بحثنا يمكن طرح بعض التوصيات والإقتراحات التي بإمكانها أن تعمل على إستقرار سعر الصرف و تحقيق النمو الإقتصادي:


- على السلطات إتباع نظام سعر صرف يقلل من التقلبات في سعر الصرف و إستقراره.
- العمل على تهيئة بيئة إستثمارية لتشجيع الإستثمار الأجنبي، و الرفع من معدلات التبادل التجاري لتقليل من آثار و تقلبات سعر الصرف على إقتصادها.
- إتباع سياسة إقتصادية ملائمة للظروف الإقتصادية الحالية للبلد مما يحقق إستقرارا في سعر الصرف ووضعية النمو الإقتصادي.

رابعا: آفاق الدراسة

و في الختام نأمل أننا قد وفقنا في إختيار موضوع دراستنا و الإجابة عن الإشكالية المطروحة، و بعد تقديم التوصيات التي رأيناها نافعة مازالت نقاط أخرى مجهولة يمكن أن تكون إشكاليات أخرى يجب معالجتها:

خاتمة عامة

- دور سعر الصرف في التنمية الإقتصادية في الجزائر إثر جائحة كوفيد 19.
- سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام الصرف الثابت و المعوم.
- أثر تخفيض سعر الصرف على الإقتصاد الجزائري.



قائمة المراجع
والمصادر

1. أحمد جمال الجسار، أثر الإستثمار في النمو الإقتصادي، الطبعة 1، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2020.
2. خالد أحمد فرحان و رائد عبد الخالق العبيدي، مبادئ الإقتصاد، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
3. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و إنعكاسها على ميزان المدفوعات، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011.
4. السيد محمد السريتي و علي عبد الوهاب نجا، النظرية الإقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008 .
5. طالب محمد عوض، مدخل الإقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2001.
6. طالب محمد عوض، التجارة الدولية: نظريات وسياسات، بدون ذكر لجهة النشر، عمان، الأردن، 1995.
7. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
8. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
9. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الإقتصادية (نظرية و تطبيقات)، ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011.
10. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
11. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف و تخفيض و تعويم العملة و حرب العملات، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2016.
12. عثمان خالد أبو حرب، الإقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
13. كامل علاوي و كاظم الفتلاوي و حسن لطيف الزبيدي، القياس الإقتصادي النظرية و التحليل، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، الأردن، 2011.

14. مجيد ضياء، الإقتصاد النقدي (المؤسسة النقدية - البنوك التجارية - البنوك المركزي)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2018.
15. مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2007.
16. محمد جبوري و محمد بوزيان ، أنظمة أسعار الصرف تقييم و إختيار، الطبعة 1، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2018.
17. محمد شيخي، طرق الإقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، ط1، دار الحامد النشر والتوزيع، عمان، 2012.
18. محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الناشر قسم الإقتصاد، كلية التجارة الإسكندرية، مصر، 2000.
19. محمد عبد الله شاهين محمد، أسعار صرف العملات العالمية و أثرها على النمو الإقتصادي، دار حميثرا للنشر، ط1، القاهرة ، مصر، 2018.
20. محمد غالي راهي الحسيني، التوسع المالي و إتجاهات السياسة المالية، الطبعة العربية 2016، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2015.
21. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الإقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، القاهرة، مصر، 2001.
22. محمد موسى حربي عريقات، مبادئ الإقتصاد: التحليل الكلي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
23. محمود حسين الوادي و أحمد عارف عساف، الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة النشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الاردن، 2009.
24. محمود حسين الوادي و كاظم جاسم العيساوي، الإقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
25. مصطفى أحمد حامد رضوان، التنافسية كآلية من آليات العولمة الإقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2011.

1. أسماء حجيلة، دور المصارف الإسلامية في تحقيق النمو الإقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البائل لعينة من 13 دولة نامية (2000 - 2012)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2014 / 2015.
2. بربري محمد أمين، الإختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الإقتصادية (دراسة حالة الجزائر) ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود و مالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010/2011.
3. بن عبيزة دحو، سياسة سعر الصرف والنمو الإقتصادي دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، 2016/2017.
4. خالد بورحلي، محددات سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2016)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018/2019.
5. دوحة سلمى و حساني رقية، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها " دراسة حالة الجزائر "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014 / 2015.
6. عبد الله بن سلوى رشيدة، أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد تطبيقي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2020/2021.
7. عزي خليفة، أثر أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الإقتصادي(دراسة قياسية للفترة 1985-2015) ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 2017/2018.
8. بدروي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام البائل لعينة من 18 دولة نامية (1980 - 2012) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2015/2014.

9. بوحوش أسماء، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 2015-2000، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم إقتصادية تخصص إقتصاد نقدي و بنكي جامعة 20 أوت سكيكدة، الجزائر، 2016/2017.
10. بيار محمد سيد لطفي، محددات سعر الصرف في السودان باستخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد في الفترة (1990-2015) ، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في الإقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2017.
11. زهرة سيدا عمره، انعكاسات سعر الصرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك مالية، جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر، 2019/2020.
12. سيساوي سليمة، سعر الصرف و أثره على النمو الإقتصادي في الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2016 /2017.
13. فوزي شوق، التحليل النظري و الكمي لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2006، مذكرة ماجستير، جامعة أم بواقي، 2009/2008.
14. ماصمي أسماء، أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971 - 2011)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص اقتصاد كمي، جامعة ابوبكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2013.
15. نجعي نور الهدى و دبيلي الزهرة، إستراتيجية تنمية الصادرات الغير نفطية ودورها في تحقيق النمو الإقتصاد دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2014-2008، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2017/2016.

ثالثا: المؤتمرات و الملتقيات العلمية:

1. فالي نبيلة، " التنمية من النمو إلى الإستدامة" في الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، الجزائر، أفريل 2008.

1. إسلام محمد محمد البنا، أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في مصر في ضوء نظم الصرف المطبقة خلال الفترة (1991-2019) ، المجلة العربية للإدارة، العدد: 02، مصر، ماي 2021.
2. إيمان أحمد أحمد عوض و حنان خضاري مهدي، الدور التفاعلي لسعر الفائدة على العلاقة بين سعر الصرف و النمو الاقتصادي عند توسط حجم الصادرات (دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري) ، مجلة البحوث المالية، العدد: 01، مصر، يناير 2021
3. بن سماعيل حياة و زايدي حسيبة، مكانة الصناعات البترولية و قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، المجلد 01، العدد 09، جامعة الوادي، الجزائر، 2016.
4. خالد حمادي المشهداني وأحمد حسين الهيتي و رفاة عدنان الطائي، أثر كليات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الإقتصاد الأردني والتركي، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 31، العدد 93، جامعة الموصل، العراق، 2009.
5. زينب توفيق و السيد عليوة، أثر التغير في سعر الصرف على النمو الاقتصادي في مصر، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد: 2، مصر، ديسمبر 2014
6. الشارف عتو، دراسة قياسية لإستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة الشلف، الجزائر، 2009.
7. شرقوق سمير و قحام وهيبة ، نظام سعر الصرف و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2014، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 اوت سكيكدة 1955، العدد 06 ، ديسمبر 2016.
8. شعيب بونوة و خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر ، ماي 2011.
9. عبد الرحمان علي الجيلاني، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم و العمل ، جامعة مصطفى اسطمبولي الجزائر، المجلد 4، العدد 3، سبتمبر 2015.
10. عيسى محمد الغزالي، أساسيات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، الكويت، نوفمبر 2003.

11. كبداني سيد أحمد و قاسم محمد فؤاد، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الإقتصادي لمجموعة من دول MENA باستعمال معطيات بانل و تقنية شعاع الانحدار الذاتي، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.
12. مناقر نور الدين و قارة إبراهيم، اثر أنظمة الصرف على النمو أداء النمو الإقتصادي و تنمية الصادرات (دراسة قياسية لحالة الجزائر)، Revue du lareiid، العدد: 2، جامعة تلمسان، الجزائر، سبتمبر 2015.

رابعاً: المحاضرات

1. قسم الرياضيات، وحدة الحاسبة الإلكترونية، محاضرات إكسل 2010، جامعة القادسية، العراق ، 2015/2014.

خامساً: المواقع الإلكترونية

1. الموقع الإلكتروني: [www. data.albankaldawli. com](http://www.data.albankaldawli.com)، يوم 23-05-2022، الساعة: 22:36
2. الموقع الإلكتروني: [Www. portal.arid.my. com](http://www.portal.arid.my.com) ، يوم 24-05-2022، الساعة: 16:07

المراجع الأجنبية

1. Dickey D. A., Fuller W. A., "Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root", *Econometrica*, Vol. 49, 1981.
2. François-Éric Racicot et Raymond Théoret, **traité déconométrie financière: modélisation financière**, Presses de l'Université du Québec, 2001.
3. Guellil zeyneb, **exchange rate regimes and economic growth in developing countries**, *El paradigm journal*, Issue N°2, Université abi bakr belkaid Tlemcen, August 2016



الملاحق

	ER	GDP
1995	47.662	3.8
1996	54.748	4.1
1997	57.707	1.1
1998	58.738	5.1
1999	66.573	3.2
2000	75.259	3.8
2001	77.215	3.0
2002	79.681	5.6
2003	77.394	7.2
2004	72.060	4.3
2005	73.276	5.9
2006	72.646	1.7
2007	69.292	3.4
2008	64.582	2.4
2009	72.647	1.6
2010	74.385	3.6
2011	72.937	2.9
2012	77.535	3.4
2013	79.368	2.8
2014	80.579	3.8
2015	100.691	3.7
2016	109.443	3.2
2017	110.973	1.3
2018	116.593	1.1
2019	119.353	1.0
2020	126.780	-5.1

الملحق (1): متغيرات الدراسة

Last updated: 06/19/22 - 11:39			
Residuals from equation with dependent variable GDP			
Modified: 1995 2020 // makeresids u			
1995	-1.129758		
1996	-0.410112		
1997	-3.234875		
1998	0.826183		
1999	-0.609814		
2000	0.504587		
2001	-0.179575		
2002	2.566466		
2003	4.031025		
2004	0.815136		
2005	2.487150		
2006	-1.750160		
2007	-0.248790		
2008	-1.527725		
2009	-1.850101		
2010	0.252827		
2011	-0.532926		
2012	0.239376		
2013	-0.252071		
2014	0.819647		
2015	1.910717		
2016	1.929026		
2017	0.119636		
2018	0.252462		
2019	0.315915		
2020	-5.344245		

الملحق (2) : سلسلة البواقي للعلاقة التوازنية طويلة الأجل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ